



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف



UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - EL TARF-

كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques, sciences commerciales et sciences de gestion

السنة الجامعية: 2017/2018

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة- الوكالة الدولية للتأمين و إعادة التأمين- بن مهدي الطارف

رقم تعريف مجالها- 7231-

تخصص: إقتصاد نقد وبنك

— تحت إشراف:

أستاذة: لعشوري نوال

من إعداد الطلبة:

لحبالي حنان

زريبي عبير الزهور

شكر و عرفان



شكر وتقدير

بداية أحمد الله عز وجل الذي منحنا القوة و الصبر ووفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة الشرف " لعشوري نوال " التي نكن لها الاحترام و التقدير اعترافا منا بفضلها الكبير من خلال إشرافها على مذكرتنا و الإرشادات و النصائح القيمة التي قدمتها لنا و التي أفدتنا كثيرا في بحثنا هذا .

كما نتقدم بالشكر و امتناننا إلى كل من قدم يد العون من أجل انجاز هذا البحث من بدايته إلى نهايته من قريب أو بعيد و في الأخير نرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

* الإهداء *

فاض الشاء وإمتلاحيرا بالوفاء ليخط لكل هؤلاء إهدائي لهذا العمل إليهم كلهم
أبدا من كليله الله بالهبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل
أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد
طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والذي العزيز
"منصور".

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمه
الحياة وسر الوجود وإلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى
الحبايب أُمي الغالية "فاطمة".

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي.. إلى من
بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي
العزيرة " صورية".

إلى من أرى التفاؤل بعينها .. والسعادة في ضحكتها إلى شعلة الذكاء والنور
إلى وجهها المفعم بالبراءة ولمحبتك لي أزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد أختي صغيرة
"شيماء".

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أُمي .. إلى من تحلو بالإخلاص وتميزوا بالوفاء والعطاء
صديقاتي "حنان وسناء".

وإلى كل عائلة بدون استثناء .
ولا أنسى أستاذتي مشرفة التي لم تبخل علينا بالمساعدة وكانت نعم السند لي وجزاها الله الخير.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسهم مذكرتي.

* عبير الزهور *



إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي

إلى كله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار " أبي العزيز " حفظه الله و أطال في عمره.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمه الحياة إلى من كان دعائها سر نجاحي " أمي الغالية "

حفظها الله و أطال في عمرها

إلى سندي في الحياة أخي الغالي " محمد لمين "

إلى أغلى ما منحتني الدنيا و أتقاسم معها أفراحي و أحزاني أختي "منال"

إلى من بضحكتها استمد الامل و الفرحه و مصدر الطاقة أختي الغالية "هاجر" وفقها الله في دراستها

إلى اخي الذي لم تلده امي زوج أختي "حمزة"

إلى فراشاتي و حبيباتي أبناء أختي "أسيل و معتز بالله" حفظهما الله ووفقهما في حياتهما

إلى صديقتي العزيزة التي ساعدتني في الكثير من المواقف في المشوار الدراسي عبير

إلى رفيقات دربي و اخواتي: صورية. سهام. رشيدة. بسمه. سميه. أية. جهان. سناء.

إلى كل عائلة إلى كل الأهل و الأقارب من قريب أو بعيد.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	I.
ملخص	.V
résume	.VI
قائمة الأشكال	.VII
قائمة الجداول	.VI
فهرس المحتويات	.VIII
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري حول التأمين	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التأمين	3
المطلب الأول: لمحة التاريخية للتأمين وتعريفه	3
المطلب الثاني: أسس ووظائف التأمين	5
المطلب الثالث : مبادئ وخصائص التأمين	8
المبحث الثاني: النظام المحاسبي لشركات التأمين	11
المطلب الأول: خصائص النظام المحاسبي ووظيفته في شركات التأمين	11
المطلب الثاني: القوائم المالية لشركات تأمين	13
المطلب الثالث: السجلات والدفاتر التي يمسكها الأقسام الفنية	21
خلاصة	25
الفصل الثاني: الإطار الفكري لتقييم الأداء المالي	
تمهيد	27
المبحث الأول: ماهية التقييم الأداء المالي	28
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	28
المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي	31
المطلب الثالث: مراحل وقواعد تقييم الأداء المالي	31
المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي	33
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	33

35	المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه
37	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي
50	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين
52	تمهيد
53	المبحث الأول: تقديم الشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين
53	المطلب الأول: نشأة وهيكل التنظيمي لشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين
55	المطلب الثاني: الأهداف الشركة الدولية لتأمين وإعادة تأمين
56	المطلب الثالث: تطور النشاط الشركة حسب فروع الإنتاج
60	المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي لوكالة الدولية للتأمين وإعادة تأمين بن مهدي
60	المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات
60	المطلب الثاني: نتائج الدراسة
72	الخلاصة
73	خاتمة عامة
76	قائمة المراجع
79	الملاحق

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للوكالة الدولية لتأمين وإعادة التأمين 7213 بن مهدي ولاية الطارف خلال الفترة الممتدة من 2014-2016 بهدف اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف لتحسينها، وهذا باستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في دراسة التغيرات الحاصلة في البنود كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج والنسب المالية اعتماداً على التقارير المالية للوكالة محل الدراسة باستعمال برنامج microsoft excel2007 .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعد تأمين إستراتيجية جيدة لأنه يحمي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الأخطار المحتمل حدوثها والحفاظ على ممتلكاتهم؛
- يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة الوضعية المالية؛
- التحليل المالي هو أسلوب لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين بهدف إلى رسم تصور حقيقي وكمي عن الوضع المالي؛
- تتمثل أهم أساليب التحليل المالي مستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات قطاع التأمين في النسب المالية وتغيرات الحاصلة في بنود الميزانية والحسابات النتائج؛
- أما في الجانب التطبيقي فتم توصل إلى أن الوكالة تتمتع بوضعية مالية حسنة بالرغم من انخفاض نتيجة الدورة خلال فترة الدراسة.

كلمات المفتاحية : التأمين، شركات التأمين، تقييم الأداء المالي، التحليل المالي، النسب المالية.

RESUME

L'objectif de cette étude est d'évaluer la performance financière de l'Agence internationale d'assurance et de réassurance 7231 ben Mehdi El Tarf au cours de la période 2014-2016 dans le but d'identifier les forces et les faiblesses pour les améliorer, utiliser des outils d'analyse financière pour examiner les changements dans les rubriques du budget et du tableau des résultats et ratios financiers en fonction des rapports financiers de l'agence étudiée à l'aide du programme Microsoft Excel2007

- Assurer une bonne stratégie, car elle protège les personnes physiques et morales contre les risques potentiels et préserve leurs biens;

- L'évaluation de la performance financière aide à comprendre la situation financière de l'entreprise;

- L'analyse financière est une méthode d'évaluation de la performance financière des compagnies d'assurance afin de dégager une perception réelle et quantitative de la situation financière;

- Les principales méthodes d'analyse financière utilisées pour évaluer la performance financière des compagnies d'assurance sont les ratios financiers et les changements dans les postes budgétaires et les calculs de résultats;

- Grâce à l'étude appliquée, il a été conclu que l'Agence jouit d'une bonne situation financière malgré le déséquilibre des ratios financiers et la diminution des résultats de la session, ce qui amène l'Agence à contrôler ses décisions financières.

Mots-clés: assurance, compagnies d'assurance, évaluation de la performance financière, analyse financière, ratios financiers

مقدمة عامة

يمثل تقييم الأداء الوحدات الاقتصادية بكل أشكالها عنصرا أساسيا في ترشيد استخدام الموارد المالية ، المادي والبشرية لما يوفر من بيانات عن أداء تلك وحدات في الماضي والحاضر وما يتوقع من أدائها في المستقبل حيث تمثل هذه البيانات أساسا لتصميم إستراتيجيتها وتنفيذ قراراتها ، إذا يعتبر تقييم الأداء من الموضوعات الأساسية التي لابد من التركيز عليها في المرحلة

مقدمة عامة

الراهنة ، خاصة وأن الجزائر تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة .

إن شركات التأمين هي شركات مالية تمارس دورا مزدوجا فهي شركة تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها ، كما أنها شركة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل الحصول على العوائد وبذلك هي تلعب دورا هاما في توطيد أواصر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي خصوصا شركات التأمين عن الحياة وهي أكثر الشركات التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي لأنها تعبر عن الادخار و ذلك تتميز به من تأمين طويل الأجل .

تطور النشاط التأمين وانتشر في سنوا الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من النشاطات الأكثر قوة ، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة ، فالشركات الهيئات المختلفة تجد التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمن استمرارها .

ولقد أدركت الدولة التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته بتنظيمها المحاسبي و المالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية، وبهدف تحقيق رقابة الدولة و حماية أموال المؤمن لهم.

ونظرا الأهمية لشركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال تقييم الدوري له وذلك عن طريق التحليل المالي للشركات وذلك لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق وعدم الإضرار بسوق التأمين والاقتصاد ككل .

فتقييم الأداء المالي يستند على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المساعدة في عملية التحليل المالي للمعلومات المحاسبية والمالية وهذا من خلال ما توفره من بيانات خام يستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة.

أولا إشكالية الدراسة

على ضوء ماتقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة سؤال الجوهري التالي

ما مدى أهمية الاليات التي تتبعها شركات التأمين لتقييم الاداء؟

مقدمة عامة

وينبثق عن هذا السؤال الجوهري الأسئلة الفرعية :

- ماهو التحليل المالي وماهو دوره في تقييم الأداء المالي لشركات القطاع التأمين ؟
- ماهي الأساليب المستخدمين في التحليل المالي من أجل تقييم أداء الشركات قطاع التأمين و مامدى اختلافها عن الأساليب المستخدمة في باقي القطاعات؟
- مامدى اهتمام شركات التأمين الجزائرية لتقييم أدائها المالي من خلال أسلوب التحليل المالي؟

ثانيا:فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- التحليل المالي هو أسلوب لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين بهدف إلى رسم تصور حقيقي وكمي عن الوضع المالي؛
- تتمثل أهم أساليب التحليل المالي مستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات قطاع التأمين في النسب المالية وتغيرات الحاصلة في بنود الميزانية والحسابات النتائج وهي نفسها المستخدمة في باقي القطاعات.

ثالثا : أهمية الدراسة

الأهمية البحث الأساسية لهذه الدراسة تكمن في تحديد المسلك المعتمدة في تقييم أداء الشركات التأمين ، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعيتها المالية من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي للآزمات التي يمكن الوقوع فيها ، إلا أنها اقتصرنا في بحثنا هذا على تقييم الأداء المالي لشركات التأمين لما لها من خصوصي كون المنتج التأميني غير الملموس.

رابعا :أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مايلي :

- التحقق من فرضيات الموضوع ؛
- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين؛
- تطبيق مؤشرات الأداء المالي على شركة التأمين.

خامسا:منهج الدراسة

مقدمة عامة

قصد الإلمام بجوانب موضوع الدراسة ، والتمكن منه حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية ، وعليه اتبعنا في الجانب النظري المنهج الوصفي والذي يصف لنا شركة التأمين وتقييم أدائها المالي ، وأما في الدراسة التطبيقية اعتمدنا عن المنهج تحليلي من خلال دراسة حالة الشركة وباستخدام microsoft excel2007

سادسا: حدود الدراسة

بهدف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين قمنا بإسقاط الدراسة من حيث المكان ركزنا على الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين، أما من ناحية الزمنية كانت حدود الدراسة من (2014-2016).

سابعا: مبررات اختيار الموضوع

وتتمثل في مبررات والدوافع اختيار الموضوع في :

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال ؛
- محاولة معرفة عملية وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين؛
- المكانة التي يحتلها قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني والدور المزدوج من خلال توفيره للضمانات اللازمة لتحقيق الخطط.

ثامنا: صعوبات الدراسة

واجهنا بعض الصعوبات في هذه الدراسة من أهمها:

- عدم وجود المراجع الكافية ؛
- عدم مدنا الشركة بالوثائق اللازمة لإجراءات البحث؛
- الوقت غير الكافية من الأفضل أن تكون فترة إجراء الدراسة في بداية الموسم الجامعي وليس سداسي الثاني؛
- صعوبة ترجمتنا الوثائق لأنها بالغة الأجنبية.

تاسعا: تقسيم الدراسة

سعيًا للإحاطة بجوانب وأساسيات البحث وللإجابة عن الإشكالية فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

مقدمة عامة

الفصل الأول:

يعتبر كمدخل لموضوع بحثنا حيث تطرقنا من خلاله إلى الإطار النظري حول التأمين حيث استعرضنا من خلاله مفاهيم عامة حول ماهية التأمين و النظام المحاسبي لشركات تأمين؛

الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل إلى تقييم الأداء المالي من خلال تطرق إلى مفهوم الأداء المالي والتحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي؛

الفصل الثالث:

هو جانب التطبيقي والمتمثل في دراسة حالة وكالة الدولية للتأمين وإعادة التأمين بن مهيدي ولاية الطارف حيث قمنا بتقييم أدائها المالي من خلال التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية و النسب المالية .

الفصل الأول :

الإطار النظري حول التأمين

تمهيد:

يعد التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة، لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي تواجههم من جهة، ولما يحققه من فوائد كثيرة للمؤسسة من جهة أخرى منها تشجيع القرارات الاستثمارية.

إن النشاط التأميني ما هو إلا تطبيق الفروض والمبادئ والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة المالية، حيث يعنى هذا النظام بدراسة النشاط الذي تقوم به الوحدات المحاسبية في أشكاله المتعددة، وقياس الأثر الذي يترتب على ذلك نشاط وعرض نتائجه في فترات دورية مختلفة ومنظمة، وبناء على هذا فإن شركات التأمين تتفق مع المنشآت الاقتصادية الأخرى كونها وحدة اقتصادية تقوم باستخدام كمية الأموال من مصادر مختلفة واستثمارها بغية تحقيق عائد مناسب على هذه الأموال.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري حول التأمين كمفهوم خصائصه وأساسه، وكذا معرفة القوائم المالية وسجلات ودفاتر لشركات التأمين وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التأمين

المبحث الثاني: النظام المحاسبي لشركات التأمين

المبحث الأول: ماهية التأمين

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، و ذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول، وهي بيئة الاستثمار، فيعد هذا الأخير أي التأمين العنصر الداحض إلى كل العراقيل الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية منها في بعض الأحيان، وذلك من خلال ميزته الخاصة في دعم الإنسان المستثمر في حالة وقوع الضرر. ولذلك سيسارع الإنسان إلى ابتكار هذه التقنية التي توفر له الظروف المناسبة للإنتاج والعمل.

المطلب الأول: لمحة التاريخية للتأمين وتعريفه

I. لمحة تاريخية عن التأمين

يتسم نظام التأمين بحدائثة نسبيا فلم تكن نشأته على يد المشرع بل محصلة تطور طويل وبطيء، ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة، والبدايات الأولى له كانت في صورة التضامن بين أهل الحرفة، لتبادل المعونة بينهم حيث يتحمل الأعضاء الخسارة التي قد تلحق أحدهم باشتراك كل منهم بمبلغ من المال، وكان المجال الأول لظهور التأمين هي المخاطر البحرية إثر ازدهار التجارة، وهذا في صورة النظام القرض البحري. (طبايية سليمة، 2014، ص.3)

كما عرف الصينيون القدامى التأمين البحري منذ الخامس عشر الميلادي، حيث كان التجار يقومون بتقسيم البضاعة المراد شحنها بحرا إلى عدد كبير من الأجزاء وتوزيعها على عدة السفن، وذلك تفاديا لاحتمال غرق البضاعة بكاملها أو بجزء منها، كما شهد هذا النوع انتشارا واسعا في القرن الرابع عشر مع انتشار التجارة البحرية في دول إيطاليا وبلاد البحر الأبيض المتوسط .

أما التأمين على الحياة، فإن الرومان هم أول ما عرفوه، وأول وثيقة ثم إصدارها كانت عام 1653.

ويعتبر عام 1076/1666 هو العام الحاسم في نشأة التأمين، حيث حدث حريق في لندن ألهم حوالي 85% من مبانيها وبناء على ما خلفه هذا الحريق من خسائر مادية جسيمة، نشأت الحاجة إلى إنشاء شركات تأمين من الحريق، كما بدأ هذا النوع من التأمين في الظهور في بلدان أخرى مثل ألمانيا عام 1837 وفرنسا عام 1845م، وخلال القرن الثامن عشر الميلادي /الثاني عشر الهجري، انتشر تأمين الحريق في أنحاء أوروبا كاملة وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي القرن التاسع عشر الميلادي/ الثالث الهجري، حدثت الثورة الصناعية وانتشرت الآلات الميكانيكية والمعامل والمختبرات العلمية وحوادث السيارات.

وقد واكب الثورة الصناعية أيضا ظهور نوع آخر من التأمين الاجتماعي، الذي يهدف إلى حماية العمال من أخطار الشيخوخة العجز الكلي أو جزئي أو الوفاة، ويدخل ضمن هذا النوع من التأمين من إصابات العمل الذي تحرص عليه معظم الشركات الصناعية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر ظهر التأمين على الحياة وقد لاقى هجوما عنيفا من مختلف الأوساط باعتباره مقامرة ومضاربة بحياة الإنسان لا تليق بالخلق والكرامة والآداب العامة، حتى أنه صدر مرسوم فرنسي يقضي بحظر هذا النوع من التأمين عام 1681م/1092هـ. ولكن مع مرور السنوات أصبح هذا النوع مطلوبا في جميع الدول، نظرا لما يعتقد البعض من فوائد على حياة الإنسان وخاصة إذا تعرض إلى وفاة أو إصابة عجزا أو مرض أقعده عن العمل. (دن، دت، ص.4،5)

II. تعريف التأمين

- **تعريف لغة:** التأمين من أَمْن أي اطمأن و زال خوفه و هو بمعنى سكن قلبه و كذلك تستعمل كلمة الأَمْن عند الخوف و من ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "ءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (سورة قريش : الآية 3) و كذلك: "وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا" (سورة البقرة : الآية 125)

- **التعريف الفني:** و لقد لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته منها الادخار و التضافر، لكن تبين مع مرور الزمن أنها غير كافية لمواجهة ما يتعرض له فاهتدو إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة و هدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر التي قد يصيب أحد أفراد الجماعة، فتضمن له الأمن و الأمان ومن هنا اشتقت كلمة التأمين التي ندرجها حسب التعاريف التالية:

- **تعريف 1:** " التأمين عملية تستند إلى عقد احتمالي من عقود الضرر ملزم للجانبين يتضمن لشخص معين مهدد بوقوع خطر معين المقابل الكامل للضرر الفعلي الذي يسبب هذا الخطر له". (أبو النجا؛ 1989، ص. 45)

- **تعريف 02:** " التأمين هو عملية بمقتضاها يتعهد طرف يسمى المؤمن تجاه طرف آخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يدفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به في حالة تحقيق الخطر". (أقاسم ؛ 2001، ص. 39، 38)

- **التعريف القانوني :** و لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري: " التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد و ذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤدي بها المؤمن له للمؤمن ". (القانون المدني، 2007، ص. 10)

- **التعريف الاقتصادي :** يعرف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه "أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة، المنزل، المستودع) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، من ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر. (عبد الهادي السيد و محمد تقي الحكيم ، 2003، ص. 2)

و باختصار يعرف التأمين بأنه عبارة عن العقد بين المؤمن المؤمن له. فيلتزم الأول بدفع القسط، و الثاني بدفع مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر و يعتبر هذا الضمان جوهر العملية التأمينية و تحقيقه يبقى محتملا غير مؤكد و غير مستبعد في آن واحد.

ومن تعريف سابق نستنتج أن أطراف التأمين تتمثل في المؤمن، المؤمن له، الخطر

1- **المؤمن له:** وهو الطرف الذي يكتتب التأمين والذي يتعرض لخطر ما في ماله أو شخصه؛

2- **المؤمن :** وهو يتمثل في شركة التأمين حيث يتعهد المؤمن له في حالة وقوع الخطر؛

3- **الخطر:** الخطر هو العنصر الأساسي الذي يقوم عليه عقد تأمين فإذا زاد الخطر بطل عقد التأمين ولهذا الأخيرة عدة تعاريف في مجال التأمين "فهو حادث مستقبلي يحتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين".

المطلب الثاني: أسس ووظائف التأمين

أولاً: أسس التأمين

لقد اختلف الفقهاء في بيان تحديد أسس التأمين, فمنهم من يركز على الأساس الاقتصادي و الآخر على الأساس القانوني, و منهم من يرى أنه أساس فني: (زورقي و, بدري, 2012 ص ص 10، 12) I. **الأساس الاقتصادي للتأمين:**

يعتمد بالأخص على نظريتين إلا أنهم اختلفوا حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها إلى فكرة الحاجة و البعض الآخر يرجعها إلى فكرة الضمان.

- نظرية التأمين و الحاجة:

يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين هو ناتج عن الحاجة للحماية و الأمن، و ذلك أنّ أي خطر يحتمل الوقوع في المستقبل يدفع الإنسان إلى حماية نفسه و ممتلكاته من هذا الخطر. فهذه النظرية تمتاز بكونها تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحماية من خطر معين، كما أنها تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة و غير جامعة. غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين و غير جامعة لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين حيث توجد بعض أنواع التأمين لا ينطبق عليها معيار الحاجة الذي بنيت عليه هذه النظرية.

- نظرية التأمين و الضمان:

يعتمد أصحاب هذه النظرية على أنّ الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي و الاقتصادي و التأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية ضمان لهذا المركز الاقتصادي المهدد، و يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان أساس التأمين، ذلك أن معيار الضمان التي تقوم عليه هذه النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي يترتب على التأمين بعد إبرامه و من ثم لا تصلح أساساً له، زيادة عن ذلك فإن الضمان لا يقتصر على التأمين فقط حيث تحقق أنظمة أخرى للأفراد هذه الخاصية دون أن يطلق عليها صفة التأمين.

II. **الأساس القانوني للتأمين:**

يرى أنصار هذا المذهب أي أساس التأمين قانوني محط لكن اختلفوا في كيفية تحديد معيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين الذي

ينتج عنه الضرر الذي يسببه الضرر، بينما يرى طرف آخر بأن التعويض أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له، وهو المعيار القانوني للتأمين.

- نظرية التأمين و الضرر:

يرى هذا الاتجاه أن التأمين لابد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل، إذ أن التأمين هو نظام الحماية من أخطار محتملة الوقوع في المستقبل، وهو لا يحقق هذه الحماية إلا إذا كان الهدف منه إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر الذي يصيب ذمة الإنسان المالية و على ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين؛

و نلاحظ بأن هذا المعيار لا يصلح أساسا لكافة أنواع التأمين على الرغم من أن أنصار هذه النظرية يؤكدون على وجود عنصر الضرر فيها.

- نظرية التأمين و التعويض:

يرى أنصار النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حد ذاته و إنما الهدف من التأمين هو التعويض، أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر، لأن هذا التعويض يوجد في كافة أنواع التأمين عكس الخطر الذي ينعلم في بعض أنواع التأمين؛

و يؤخذ على هذه النظرية بأنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين و هي حماية الإنسان من الخطر و الأسس الفنية التي تقوم عليها.

III. الأساس الفني للتأمين:

يرى الفقهاء الذين نادوا بهذا المذهب تأسيس التأمين وفق أسس فنية وذلك بإحداث عملية تعاون يقوم بها المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها و إجراء المقاصة وفق قوانين الإحصاء، غير أنهم انقسموا إلى فريق النادي بحلول التعاون المنظم على أساس سبيل التبادل المبني على الصدفة البحتة، و فريق ينادي بنظرية التأمين كمشروع منظم فنيا: (زورق يوبدري، 2012، ص.ص. 13، 14)

- نظرية حلول التعاون علة سبيل التبادل محل الصدفة البحتة:

تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين توجهون مخاطر متشابهة فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بأنفسهم و يقتصر دور المؤمن على الإدارة و التنظيم، التعاون بين الأعضاء وفقا لأسس فنية تحدد منذ قبل كتحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة احتمال وقوع الخطر.

لقد اعتمدت هذه النظرية على الأساس الفني مهملة الأساس القانوني الذي هو مكمل للجانب الفني للتأمين، و هذا ما يولد نقص فيما مدى فعالية هذه العملية إذا اهتمت بعملية التعاون المنظم الذي يقوم بجلب المنفعة للمؤمن و لم تهتم بمركز المؤمن له و حقوقه و التزاماته و بالتالي هناك

فجوة في هذه النظرية يستوجب عل المشروع استدراكها و ذلك من خلال الجمع بين كل من المعيار القانوني و المعيار الفني للتأمين؛

- نظرية التأمين كمشروع منظم فعليا:

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقي العقود لأنه ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر و إجراء المقاصة و تحديد القسط الذي يدفعه المؤمن و لذلك فإن عقد التأمين لابد أن يبرم عن طريق هذا المشروع المنظم فنيا. هذا التنظيم هو الذي يعتبر الأساس الفني للتأمين، و قد أنجبت هذه النظرية عنصرا جديدا وهو المعيار الفني لعقد التأمين غير أنه غير كافي، لأن المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التأمين حيث يوجد العديد من عمليات المضاربة تدار بواسطة مشروعات منتظمة فنيا، دون أن يطلق عليها وصف التأمين؛

مما سبق يظهر بأن النظريات السابقة تنتظر إلى جانب واحد من جوانب التأمين حيث يقتصر بعضها على الجانب الاقتصادي و البعض الآخر على الجانب القانوني و الفني، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن الاستغناء عن معيار من هذه المعايير الثلاث أو الفصل بينهما في عقد التأمين، إذا فالتأمين هو التعاون بين المؤمن لهم القائم على أسس فنية الذي ينظمه المؤمن و يلتزم فيه بتغطية الخطر مقابل التزام المؤمن لهم بدفع الأقساط، من هذا نستنتج بأن عقد التأمين ينطوي على أسس قانونية و اقتصادية و فنية تجعله مميز عن باقي العقود الأخرى.

ثانيا: وظائف التأمين

يقوم التأمين بعدة وظائف اجتماعية، سياسية واقتصادية فإذا كان التأمين يحقق الوظائف المرجوة للفرد من خلال استثمار الأموال لمجتمعه من الإقساط التي يدفعها المؤمن لهم وعلى ذلك يمكن تبين وظائف التأمين على نحو التالي: (طعمية، 2014، ص.6)

- **زيادة الإنتاج:** يقوم التأمين بالمحافظة على القوة الإنتاجية سواء كانت بشرية أو مادية، وأيضا يؤدي التأمين وتفرغ المشرفين على الوحدات الاقتصادية لرسم السياسات الإنتاجية في جو يسوده الأمان، وكذلك يوفر الضمان لرأس المال، واستمراره في أداء دوره الحيوي في الاقتصاد عن طريق الوظيفية التعويضية التي يقوم بها التأمين؛

- **وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وتمويل خطط التنمية الاقتصادية:** كذلك من خلال احتياط المجتمع لدى شركات تأمين والذي يمكن توجيهه لتمويل خطط التنمية الاقتصادية؛

- **عامل من عوامل الائتمان:** بحيث يوفر التأمين على مستوى الأفراد للمدين ضمانات تسهل له عمليات الاقتراض من دائن؛

- **وسيلة للحد من الاستهلاك وزيادة المدخرات:** يمتص تأمين المدخرات التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية لو لم يوجهها المؤمن له لدفع أقساط التأمين؛

- **التأمين وسيلة لتخفيف حالة التضخم :** للتأمين قدرة تخفيف من حالة التضخم التي تصاحب التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة الأموال من أيدي المستهلكين مع النقص السلع لمواجهة هذا الطلب مما يؤدي إلى زيادة السعر؛
- **وسيلة لتحقيق التوازن التلقائي في المجتمع:** خلال فترات الرواج يدفع العاملون من دخلهم أقساط التأمين العاطلة وهذا يقلل من القدرة الشرائية أثناء فترات الكساد؛
- **وسيلة لتوفير فرص العمل:** يمتص جزء من حالة التي تعمل بأن توفر فرص العمل وهذا يساهم في حل مشكلة البطالة.

المطلب الثالث: مبادئ وخصائص التأمين

I- مبادئ التأمين:

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها: (معراج ؛ 1999 ، ص. 8)

- **مبدأ حسن النية**
يلتزم المتعاقدين بإدلاء بجميع البيانات التي عقد التأمين فيكون التصريح من طرف المؤمن لكل ما لديه من معلومات و الشروح التي تخص عملية التأمين, أما المؤمن يجب أن يبين بوضوح شروط العقد و الاستثناءات، و عليه فحسن النية المتبادلة بين الطرفين هو جوهر العملية التأمينية و إخلال بهذا المبدأ يستلزم مباشرة بطلاق العقد؛
- **مبدأ المصلحة التأمينية:**

يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له و المؤمن و ذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر و هذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد؛

- مبدأ التعويض:

يستلزم هذا الأخير أن يوفي المؤمن بالتزاماته إزاء المؤمن له في حالة وفق الخطر المؤمن له و يتمثل ذلك في دفع مبلغ التعويض، و يطبق على هذا المبدأ في كافة عقود التأمين بخلاف عقد تأمين الأشخاص؛

- مبدأ المشاركة:

حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد و لنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تأمينه أو بما يعادل القسط المحصل عليه.

II- خصائص التأمين

عقد التأمين بمجموعة من الخصائص نذكر منها على سبيل المثال: (أقسام ؛ 2001؛ ص. 42)

- **عقد التأمين عقد رضائي:**

يعني أنه لا ينعقد إلا بموافقة إدارتي طرفي العقد بالتوافق الإيجابي و القبول و يستلزم الإثباتات الكتابية علة وثيقة التأمين و يوقع من الجانبين؛

- **عقد التأمين عقد ملزم للجانبين:**

في هذا العقد يأخذ الطرفين صفة الدائن و المدين في نفس الوقت، فالمؤمن له يلتزم بدفع الأقساط أما المؤمن يلتزم بتعويض الخسارة، فالتزام الأول يكون محققا بينما التزام الثاني يكون معلقا؛

- **عقد التأمين عقد معاوضة:**

و نعني بذلك صفة التعويض التي تميز عقد التأمين فيدفع المؤمن له قسط مقابل تعويضه على الخطر في حالة وقوعه و يستقبل المؤمن الأقساط تعويضا لحمايته في حالة وقوع الخطر؛

- **عقد التأمين عقد إذعان:**

و يعتبر هذا الأخير بأنه عقد تعسفي لأن في عقد التأمين هناك الطرف القوي الذي يملئ شروطه، و ما على المؤمن له إلا الرضوخ أو الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الإلزامية؛

- **عقد التأمين عقد قانوني:**

بمعنى أن المشرع ينظم عقد التأمين في نصوص و أحكام قانونية يعمل بها في حالة نزاع أو خلاف قائم.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي لشركات تأمين

تبين من الدراسات المحاسبية المختلفة إن المحاسبة وليدة لظروف اقتصادية و قانونية واجتماعية، تطورت مع تطور الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية لخدمة طوائف متعددة سواء داخل المؤسسة أو خارجها كما تبين كذلك إن المحاسبة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لخدمة أصحاب الشركة والإدارة بل والمجتمع ككل.

يعمل النظام المحاسبي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة تمهيدا لإتخاذ القرارات المناسبة، ويشمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تسجيل وتبويب البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها في شكل معلومات مفيدة عند الحاجة لمساعدة مستخدمي هذه البيانات والمعلومات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها.

المطلب الأول: خصائص النظام المحاسبي ووظيفته في شركات التأمين

I- خصائص النظام المحاسبي

يتميز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين بخصائص متعددة وهي: (عطية، 2003، ص 18-20)

1- تعتمد مصادر التحويل في شركات التأمين على رأس المال مدفوع وما حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد مصادر التحويل الداخلية؛

2- يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة؛

3- لا يمكن للشركة التأمين تحديدا مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية؛

4- يرتبط أيضا بالخاصية السابقة أن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليها عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها ؛

5- معظم الشركات التأمين مارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعها المختلفة أي تأمينات الحياة وتكوين الأموال؛

6- ترتب على دخول الشركات التأمين في عمليات إعادة تأمين أن تدخلت التشريعات لإقرار خصم حسابات إعادة التأمين الصادر من إجمالي حسابات كل من الأقساط والتعويضات وذلك حساب الإيرادات والمصروفات الذي يتم إعداده دوريا بهدف تبيان نتيجة أعمال كل فرع من فروع التأمين على حدى.

وهذا بالإضافة إلى سمات أخرى تميز النشاط تأميني على غيره من الأنشطة الاقتصادية والتي تتطلب في مجموعها الذي يعمل في هذا المجال أن يتعرف على نواحي الفنية المتعلقة بأخطار الوثائق، وعلى طبيعة العمليات في هذا النشاط وتفهم إجراءاتها ونذكر منها: (طعية، 2002، ص. 8، 7)

- تتمتع المنشآت التي تزاوّل التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة أجلّة بدون ضمان أو رهن حاضر، لذلك فالضمان الوحيد هو رأس المال الاحتياطات بالإضافة إلى ضرورة الإشراف الحكومي على هذه المنشآت لحماية حقوق حملة الوثائق والمحافظة على المدخرات الوطنية؛

- على شركات التأمين أن تستثمر الأموال المتاحة لها ولكن في ضوء ما هو محدد في القانون سواء بالنسبة لأوجه الاستثمار الواجب الاستثمار فيها أو بالنسب الذي يحددها القانون لكل نوع من أنواع الإستثمار.

II-وظيفة النظام المحاسبي لشركات التأمين

يتميز النظام المحاسبي في شركات تأمين بوظائف هي: (خضرة، 2003، ص. 18)

- **جمع البيانات :** تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية ومثال ذلك الاستلام طلبات التأمين وتحصيل الأقساط، ويتم تسجيل الأحداث على مستندات الخاصة بها والمعدة تبعا لطبيعتها، وهي المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان إلى آخر.

- **معالجة البيانات :** تتمثل هذه المرحلة في مجموعة الإجراءات أو خطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المداخلات (البيانات) إلى منتج نهائي والذي يمثل المعلومات، وتتضمن هذه مجموعة من خطوات مثل تبويب البيانات طبقا معايير مثل أنواع المؤمنين تبعا لأنواع التأمين والقيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات إلى معلومات، ويلى ذلك تخلص تلك النتائج في صورة عرض نهائية.

- **إنتاج المعلومات:** تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بمعالجة النهائية على صورة تقارير ومعلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات.

- **مراقبة البيانات و إنتاج المعلومات:** تتضمن هذه المرحلة جزئين أساسيين، الأول يتمثل بحراسة البيانات وحمايتها بوصفها أحد الأصول المنشأة، وتؤكد من أهم هذه البيانات صحيحة و كاملة أما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة البيانات، حيث يتم عمل تغذية الرجعية لتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية وكيفية معالجتها .

وتعتبر هذه الخطوات من الأساليب التي يوفرها النظام المحاسبي في شركات تأمين من أجل توفير المعلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة بها ويجب أن ندرك أن مهمة المحاسبة مقصورة على توفير المعلومات فحسب، ولكن الأمر يقتضي وفقا للمعايير المحاسبي لشركات

التأمين وإعادة التأمين رقم 10 لسنة 1999، تقديم إيضاحات لقوائم المالية تتناول أموراً تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية .

المطلب الثاني: القوائم المالية لشركات تأمين

تعتبر القوائم المالية صورة صادقة وفعالة بمدى إظهارها للتفاصيل الكافية التي تساعد المستخدمين على فهم حقيقة وواقع المشروع وتمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة وبما شركات التأمين تقوم بعمليات يومية متعددة، وجب تنظيم هاته العمليات في وثائق إثبات للعودة إليها في وقت الحاجة، وكان لزاماً على مصلحة المحاسبة إعداد حسابات ختامية كجدول حسابات النتائج وجدول الميزانية وإعداد باقي الجداول الملحقة وذلك وبعد انتهاء الدورة المحاسبية لها ومن خلال هذا نعرض نماذج لأهم القوائم المالية في شركات التأمين والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي. (صالح، 2014، ص.9)

I- قائمة الميزانية :

تعد هذه القائمة في نهاية السنة المالية لبيان أصول وخصوم الشركة ككل. وعلى الرغم من أهمية تبويب الأصول والخصوم إلى متداولة وغير المتداولة إلا أنه في البنوك وشركات التأمين يكون هذا التبويب ذا أهمية قليلة أو غير عملي، ومن ثم قد يكون من الأفضل إظهار معلومات المركز المالي في قائمة غير مبوبة.

1. عناصر قائمة الميزانية :

تتضمن قائمة الميزانية العناصر الآتية: (د.ن.د.ت، ص.ص. 162 , 161)

1.1. عناصر الأصول

وهي عبارة ممتلكات الشركة من الأصول النقدية وغير النقدية من أهم عناصرها مايلي :

- **النقدية بالصندوق والبنوك**، ويشمل هذا الحساب الأرصدة النقدية للشركة أيا كان مكان وجودها، أي يشمل النقدية في خزائن الشركة أو فروعها أو في الحسابات الجارية بالبنوك،
- **الاستثمارات** ويعبر هذا الحساب عن كافة استثمارات الشركة، ويتضمن الاستثمارات العقارية والاستثمارات في أوراق مالية و الودائع الثابتة لدى البنوك....،
- **مدينو عمليات التأمين**، ويعبر هذا الحساب عن المبالغ المستحقة على المؤمن لهم ويتضمن أقساط تحت التحصيل وحسابات جارية مدينة للمؤمن لهم؛
- **شركات تأمين وإعادة تأمين**: ويعبر هذا الحساب عن المبالغ المستحقة على شركات إعادة التأمين المحلية والأجنبية؛

- مدينون وأرصدة مدينة أخرى: ويعبر هذا الحساب عن المبالغ المستحقة للشركة طرف الغير مثل إيراد الاستثمار المستحقة، والمصروفات المدفوعة مقدما، والمبالغ المستحقة على وسطاء التأمين ومستأجري العقارات؛
- الأصول الأخرى: ويعبر هذا الحساب عن الأصول الثابتة عدا العقارات، حيث تظهر العقارات ضمن بندا الاستثمارات، ومن أمثلتها: وسائل نقل وانتقال وأثاث ومعدات المكتبية؛
- الحسابات النظامية: هي عبارة عن الحسابات المدينة والمؤقتة التي لم يتم إقفالها حتى نهاية السنة لعدم انتهاء الغرض منها.

2.1. عناصر الخصوم

- وهي عبارة عن التزامات الشركة تجاه المساهمين وحملة الوثائق و الأطراف الخارجية و المخصصات المختلفة ومن أهم عناصرها: (د.ن، د.س، ص ص. 166, 165)
- حقوق المساهمين : ويتضمن رأي المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة ؛
 - حقوق حملة الوثائق: ويتضمن المخصصات الفنية التي تكونها الشركة المقابلة للالتزاماتها تجاه حملة الوثائق؛
 - المخصصات: ويتضمن المخصصات التي تكونها الشركة بخلاف المخصصات الفنية وذلك مقابل التزامات محدد في تاريخ لاحق لإعداد القوائم المالية؛
 - شركات التأمين وإعادة تأمين: ويعبر هذا الحساب عن المبالغ المستحقة على الشركة لشركات إعادة التأمين المحلية والأجنبية؛
 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى: ويعبر هذا الحساب عن المبالغ المستحقة للغير؛
 - الحسابات النظامية: وهي عبارة عن الحسابات الدائنة والمؤقتة التي يتم إقفالها حتى نهاية لعدم انتهاء الغرض منها.

وفيما يلي نموذج لقائمة الميزانية :

الجدول رقم 01: القائمة الميزانية

الخصوم			الاصول		
المبالغ	البيان	رقم الحساب	مبلغ	البيان	رقم الحساب
	الأموال الخاصة			الأصول	
	رؤوس الأموال الخاصة			الجارية	
	راس مال تم إصداره			فارق الاقتناء	
	راس مال غير مستعان به			قيم ثابتة معنوية	
	علاوات والاحتياطات			قيم ثابتة عينية	

	أراضي ومباني العقارات الموظفة قيم ثابتة عينية أخرى قيم ثابتة ممنوح وامتيازها		فارق إعادة التقييم حصة ذوي الأقلية	
	الأموال والقيم المودعة لدى المتنازلين		مجموع الأموال الخاصة	
	أصول الجارية مؤونات تقنية للتأمين حصة التأمين المشترك المتنازل عنها حصة إعادة التأمين المتنازل حسابات دائنة واستخدامات مماثلة المتنازل لهم المتنازلون		الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة أو مرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا ديون أخرى غير جاري مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا الأموال والقيم المقبوضة من إعادة التأمين	
	حسابات دائنة أخرى واستخدامات الخزينة.		مجموع الخصوم الغير الجارية	
			الخصوم الجارية مؤونات تقنية للتأمين العمليات المباشرة القبول ديون وحسابات ملحقة متنازل أهم ومتنازلون	

				دائنون - مؤنين ووسطاء التأمين الدائنين - ديون أخرى - خزينة الخصوم
			مجموع الاصول الجارية	مجموع الخصوم الجارية
		مجموع الأصول العام	مجموع الخصوم العام	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على الوثائق الوكالة

ثانياً: قائمة الحسابات النتائج:

تعد قائمة الحسابات النتائج من القوائم المالية الأساسية إذا تضمن جزاء كبيراً من المعلومات المفيدة والملائمة لأنها قائمة حركة تغطي الفترة بين تاريخي قائمة الميزانية، كما تساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة، كما تتضمن قائمة الحسابات النتائج، أثر كافة العمليات والأحداث والظروف التي أدت إلى تغير حقوق الملكية خلال الفترة بعد استبعاد العمليات الرأسمالية التي تتم مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً (طبايبي، 2014، ص. 63)

تقدم قائمة الحسابات النتائج (ح/الأرباح والخسائر) معلومات عن نتائج أعمال شركة التأمين ككل، أي كافة فروع وأقسام الشركة دون فصل بين فرع تأميني وآخر على عكس قائمة فائض (عجز) عمليات التأمين (ح/الإيرادات والمصروفات) التي تعبر عن نتائج كل فرع تأميني مستقلاً عن فروع التأمين الأخرى.

وتحمل قائمة الحسابات النتائج بالإيرادات و المصروفات غير المخصصة، أي التي لا تخص الفروع التأمينية، فما كان يخص الفروع التأمينية تم تحميله على قائمة فائض (عجز) عمليات التأمين الفروع التأمينية، وأما الذي لا يخص فرعاً بذاته فإنه يحمل على قائمة الحسابات النتائج، أي أن يدرج في قائمة الدخل كافة الإيرادات والمصروفات التي لم تدرج من قبل في قائمة فائض (عجز) عمليات التأمين الفروع التأمينية.

كما يرحل إلى قائمة الحسابات النتائج نتائج أعمال قوائم فائض (عجز) عمليات التأمين سواء كانت فائضاً أو عجزاً، ثم ترصد قائمة الدخل (ح/الإرباح والخسائر) وصولاً إلى فائض الصافي أو الربح القابل للتوزيع الذي يرحل إلى قائمة توزيع الفائض (إذا حققت الشركة فائضاً صافياً).

- عناصر قائمة الحسابات النتائج (ح/ الأرباح والخسائر): يجب أن تبرز قائمة الحسابات النتائج المكونات التالية كلا على حدة كلما كان ذلك ملائماً: (د،ن،دب،ص. 151)
- 1. الإيرادات
 - الفوائض المرحلة من قائمة فائض (عجز) عمليات التأمين للفروع؛
 - صافي الدخل من الاستثمارات غير المخصصة؛
 - الإيرادات المتنوعة؛
 - العجز أو الصافي خسائر الشركة قبل العناصر الاستثنائية؛
 - الأرباح الاستثنائية، وهي الأرباح الناتجة عن أسباب لا تربط بعمليات الوحدة المحاسبية؛
 - العجز أو صافي خسائر الشركة بعد العناصر الاستثنائية.

2. المصروفات

وتمثل المصروفات في مايلى: (دم،دس،ص. 152)

- الخسائر الفروع المرحلة من قائمة فائض عمليات التأمين للفروع؛
- المخصصات التجارية؛
- المصروفات المتنوعة؛
- الفائض أو الصافي ربح الشركة قبل العناصر الاستثنائية الذي يرحل إلى ح/ التوزيع؛
- الخسائر الاستثنائية، وهي الخسائر الناتجة عن الكوارث مثل الحرائق والزلازل والفيضانات أو الانقضاء الجبري للأصول لأسباب لا ترتبط بعمليات الوحدة المحاسبية؛
- الفائض أو الصافي ربح الشركة بعد العناصر الاستثنائية الذي يرحل إلى ح/ توزيع الفائض.

وفيمايلي نموذج لقائمة الحسابات النتائج :

جدول رقم 02 : قائمة الحسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	الدائن
------------	------------	------	--------

		أقساط الصادرة على العمليات المباشرة	70
		أقساط مقبولة	709
		أقساط صادرة مرحلة	715
		أقساط مقبولة مرحلة	7159
		أقساط مقتناه للسنة المالية	1
		خدمات على العمليات المباشرة	60
		خدمات على القبول	609
		خدمات خلال السنة	2
		عمولات مقبوضة من إعادة التأمين	725
		عمولات مدفوعة لإعادة التأمين	7253
		عمولات إعادة التأمين	3
		إعانات استغلال التأمين	
		هامش التأمين الإجمالي	4
		الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى	+61
		أعباء المستخدمين	62
		الضرائب الرسوم والمدفوعات	63
		المماثلة	64
		الإنتاج المثبت	73
		المنتجات العملية الأخرى	75
		الأعباء العملية الأخرى	65
		استرجاع على الخسائر والمؤونات	78
		المخصصات لاستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
		النتيجة التقنية للعمليات	5
		المنتجات المالية (حسابات صنف 7) الأعباء المالية (حسابات صنف 6)	
		النتيجة المالية	6
		النتيجة التقنية للعمليات قبل الضرائب	7

		الضرائب الواجب دفعها عن نتائج العادية	
		الضرائب المؤجلة عن نتائج العادية	77
		مجموع المنتجات العادية	67
		مجموع الأعباء العادية	
		النتيجة الصافية للأنشطة العادية	8
		عناصر غير عادية منتجات	77
		عناصر غير عادية أعباء	67
		النتيجة الغير عادية	9
		حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	
		النتيجة المجموعة المجمع	
		النتيجة الصافية لسنة المالية	10

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على الوثائق الوكالة

المطلب الثالث : السجلات و الدفاتر التي يمسكها الأقسام الفنية

أولاً: المجموعة الدفترية

المجموعة الدفترية في شركات التأمين و التي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة و التي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات و يوجد نوعان من المستندات (عطية، 2003، ص.17)

- النوع الأول: يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة و من أمثلتها: وثائق التأمين الصادرة و كشوف المتحصلات الواردة من التحصيل المختلفة، إعادة التأمين الواردة و ما ذلك من المستندات الداخلية الأخرى؛

- النوع الثاني: يعرف بالمستندات الخارجية و هي تلك يتم إعدادها خارج الشركة و من أمثلتها كشوف حسابات البنوك، و إشعارات الخصم و الإضافة الواردة من شركات التأمين الأخرى من عمليات إعادة التأمين.

و نظرا لتعدد العمليات و تنوعها وتكرارها فيكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد و المحاسبة عن أنشطة شركات التأمين، و طبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر و السجلات تشمل: مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفتر اليومية العامة، و أخيرا دفتر الأستاذ العام.

و يسير النظام المحاسبي في تلك الشركات على إن يتم التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات المتوفرة على إن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر في نهاية كل فترة دورية إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية و ذلك بعدم القيود إجمالية يتم لتواصل منها إلى دفتر الأستاذ المساعدة و لإغراض المراقبة و ضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام و الحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة، و فيما يلي المجموعة الدفترية:

مجموعة السجلات أو اليوميات

يجب على كل شركة تأمين إن تمسك السجلات التالية لكل فرع من فروع التأمين: (بن مالك عمار، 2015، ص.3)

- أ- **سجل الوثائق:** تقيد به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة، و يشمل البيانات التالية:
 - أسم و عنوان المؤمن له؛
 - رقم الوثيقة؛
 - تاريخ إصدار الوثيقة؛
 - مدة التأمين و مبلغه؛
 - التعديلات التي تطرأ على الوثيقة؛
 - أية تعديلات أخرى تريد الشركة إضافتها؛
- ب- **سجل التعويضات:** ويقيد به جميع المتطلبات التي تقدم للشركة، و يشمل البيانات التالية:
 - اسم و عنوان المؤمن له؛
 - رقم الوثيقة؛
 - تاريخ إصدار الوثيقة؛
 - تاريخ تقديم المطالبة و قيمتها؛
 - الاحتياطي المقدر للحادث و التعديلات التي تطرأ عليه؛
 - قيمة التعويض المسدد و تاريخ السداد؛
 - تاريخ و أسباب رفض المطالبة (ان وجد)؛
 - أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.
- ت- **سجل الوسطاء:** و يسجل به كافة البيانات المتعلقة بالوسطاء ووكلاء التأمين المتعاملين مع الشركة و يشمل الأتي:
 - اسم الوسيط و عنوانه؛
 - رقم و تاريخ قيد الوسيط يسجل و سطاء التأمين بالهيئة؛
 - تاريخ آخر لتجديد؛

- أية بيانات أخرى تريد الشركة إضافتها
- ث- **سجل الاتفاقيات:** و تقيد به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محلياً ومن الخارج سواء كانت اتفاقية أو اختيارية، و يشمل البيانات التالية:
 - اسم وعنوان الهيئة المسندة؛
 - تاريخ بدء السريان و مدته؛
 - الشروط الأساسية للتعاقد؛
 - التبادل الذي يتم مقابل العملية أو الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة؛
 - الحصة التي تحتفظ بها الشركة و بيان إعادة التأمين على الباقي؛
 - أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها؛
- ج- **سجل الأموال الخاصة:** و هو سجل يتم التأشير عليه من قبل هيئة الرقابة على التأمين، و يتم فيه بيان الأموال الموظفة من المال الواجب تخصيصه، و التعديلات التي تطرأ على هذه الأموال، و يتم قيد أية تعديلات أخرى تريد الشركة إضافتها الأموال الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال، و عمليات تأمينات الممتلكات و المسؤوليات.

ثانياً: مختلف الدفاتر المستندية

1) دفتر الأستاذ المساعد:

تنشأ الحاجة لدفاتر الأستاذ المساعد عن تكرار و تعدد العمليات، و هو الوضع الملموس في شركات التأمين مما دعا إلى الإمسك بمجموعة من دفاتر الأستاذ المساعد ليتم الترحيل إليها من واقع دفاتر اليومية المساعدة، تستخدم في الرقابة عن طريق المطابقة بين أرصدها و الحسابات الإجمالية الواردة بدفتر الأستاذ العام، و تشمل أهم الدفاتر لمايلي: (عطيه، 2003، ص.19)

- دفتر أستاذ مساعد شركات التأمين؛
- -دفتر أستاذ مساعد الوكلاء المنتجين؛
- -دفتر أستاذ مساعد الاستثمارات في الأوراق المالية؛
- -دفتر أستاذ مساعد المدينين؛
- -دفتر أستاذ مساعد الدائنين؛
- -دفتر أستاذ مساعد القروض بضمانات؛
- -دفتر أستاذ مساعد العقارات؛
- -دفتر أستاذ مساعد المصروفات العمومية و الإدارية.

1) دفتر اليومية العامة:

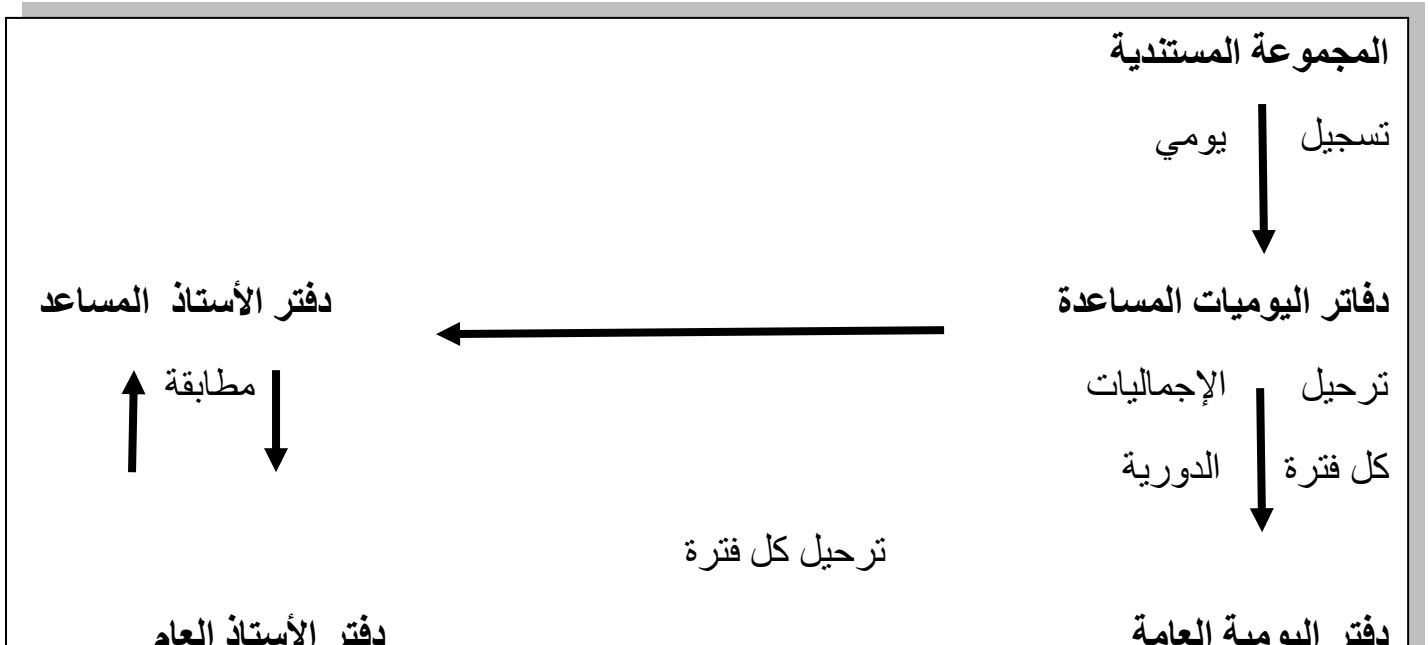
و يتم القيد فيه بقيود إجمالية من واقع مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة دورية (شهر مثلا) كما يستخدم هذا الدفتر في قيد العمليات الغير متكررة التي لم يسبق قيدها في اية يوميات مساعدة و بالإضافة للإجماليات الخاصة باليوميات المساعدة و العمليات غير المتكررة يبيت في هذا الدفتر قيود التسويات، و الحسابات الختامية، و أيضا قيود تصحيح الأخطاء، و إقفال الدفاتر و فتحها، و تتبع أهمية دفتر اليومية العامة من كونه أداة الترحيل لكافة العمليات الخاصة لشركة التأمين إلى دفتر الأستاذ العام.

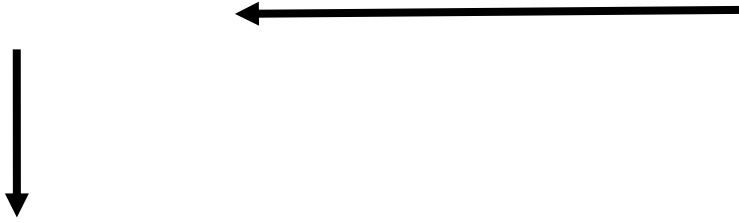
(2) دفتر الأستاذ العام:

و هو دفتر ترحل إليه القيود الإجمالية من واقع دفاتر اليومية العامة، و لكونه يعتبر سجلا للحسابات الإجمالية لذا يتم استخدامه في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة دورية، و كذا الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية.

كما يعتبر هذا الدفتر أداة هامة حيث يستخدم في المطابقة على الأرصدة الواردة بالحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة. يلخص الشكل التالي تسلسل دورة القيد و الترحيل بدفاتر شركات التأمين طبقا للطريقة الفرنسية:

شكل رقم 01: تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر شركات التأمين





المصدر: (عطية، 2003، ص. 51)

خلاصة:

يعد نظام التأمين من الأنظمة التي شهدت تطورا كبيرا في الحياة المعاصرة، فالتأمين في جوهره هو تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين سعيا لتوفير الضمان و الاستقرار لمن يلحق به هذا الضرر عن طريق توزيع عبئه على الجميع .

وبعد الأضرار التي يتعرض لها الإنسان تعددت صور وأنواع التأمين، وهذا ما أدى إلى نشوء عقد التأمين الذي يعتبر اتفاقا بين شخصين فأكثر يهدف إلى إنشاء علاقة قانونية.

ومع الزمن أخذت فكرة التعاون والمشاركة في تحمل الخطر وتنبلور في شكل واضح حتى أصبحت هناك أفكار بإنشاء جهات متخصصة تتولى العمليات التأمينية.

فالتأمين هو عمل لا بد من الخضوع له حتى يكون درعا واقيا أو مخففا للأخطار والأعباء المختلفة التي تصيب المؤمن أثناء القيام بنشاطه سواء كانت بفعل الخس نفسه أو بتقصير منه وإهماله أو بفعل الغير.

فالتأمين واقع عملي لا بد من خضوع له، وقد أكد المشرع على لزوميته حفاظا على الفرد وممتلكاته التي تكون دائما معرضة للأخطار أو التلف، ولذا فالتعويض يخضع لأسس عملية وفقا

لقيمة الاستثمار وما أُتلف منه والأموال التي دفعت لمؤسسة التأمين حتى يمكن لها تغطية كل الخسائر للحيلولة دون الوقوع في الإفلاس والخسارة الفادحة التي تؤثر سلباً على مؤسسة التأمين.

الفصل الثاني :

الإطار الفكري لتقييم الأداء المالي

تمهيد:

تعتبر شركات التأمين قطاع هاما في الاقتصاد الوطني من خلال قيامها بتجميع المدخرات ثم استثمارها وتعويض المؤمن له عند حدوث الخطر وهذا ما يكفل الاستقرار الاجتماعي في حالة الخسائر المعنوية وهذا لضمان الاستقرار الاقتصادي في حالة وقوع خسائر مادية مؤمن عليها في

القطاعات الاقتصادية (صناعة، تجارة... الخ) مما يتوجب متابعة أداء شركات التأمين للتحقق من مدى إمكانياتها للقيام بدور المنوط لها.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفاهيم عامة حول مفهوم الأداء والتحليل المالي وقمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كمايلي :

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

تسعى الشركة دوما إلى تحسين وضعيتها المالية بهدف تحقيق أهدافها وخاصة فيما يتعلق بربحياتها والبحث عن معايير وأدوات جديدة تتميز بالعقلانية لتساعدها على الرفع من إنتاجيتها وفعاليتها من خلال كشف للأخطاء التي وقعت سابقا ومحاولة تصحيحها وتفاديها مستقبلا وهذا من خلال تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا لشركة من موارد من مختلف أنواعها يمكن استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة و متطورة و جيدة و لا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص

و من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها و خاصة الأداء المالي، لهذا علينا معرفة مفهوم تقييم الأداء و بعدها معرفة مفهوم تقييم الأداء المالي.

I. : مفهوم تقييم الأداء

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في الشركة ذلك أن القياس هو عملية التقييم الجبري للشيء، ووضعه في صيغة رقم أو عددا و مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن، الطول، الوحدات النقدية...، و بذلك تكون النتيجة صماء من غير تعليق لا تتضمن معنى الشيء المراد تقييمه لكن بعد عملية القياس تأتي مرحلة التقييم و هي التعليق أو إصدار حكم على النتيجة المتحصل عليها.

1. **اما الأداء:** فهو عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة و منه فإنه يقصد بالأداء المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقه(توفيق ، 1998، ص.03)، و عليه فإن أداء الشركة يعبر عن الكفاءة و الفعالية التي تظهرها الشركة ما تحقيق الأهداف المسطرة مع تخفيض الموارد المستخدمة للوصول إلى الأهداف المرجوة، و بذلك يشمل مفهوم الأداء على مفهومين أساسيين هما الفعالية و النجاعة، الفعالية هي الوصول إلى الأهداف المرجوة أما النجاعة فهو تخفيض الموارد المستخدمة يمكن تحديد مجموعة من الخصائص يشمل عليها مفهوم الأداء و هي:

2. **الأداء مفهوم واسع:** يختلف مفهوم الأداء باختلاف الجهة التي تستخدمه، حيث يمكن أن يشتمل الإرباح إذا تعلق الأمر بمالكي الشركة ، أو يعني المرودية و القدرة على المنافسة عن مسيري الشركة ، أما بالنسبة للعامل فقد يعني الأدر الجيد و المنح.

3. **الأداء بمفهوم شامل:** يستخدم المسيرين في الشركة مجموعة واسعة من المؤشرات لقياس أداء الشركة فمنها ماهي مالي، اقتصادي.

إن عملية تقييم الأداء نعني بها إظهار و إستخدام جوانب قوة الشيء و ضعفه أي إظهار الجوانب الإيجابية و السلبية له و ذلك بمقارنة ما كان تهدف الشركة لتحقيقه مع ما حققته فعلا، فينظر إلى عملية تقييم أداء الشركة على أنها: معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة و كيفية استخدام الموارد و حساب المنافع و التكاليف و أثار ذلك على الوحدة نفسها(عقيل، 1999، ص.189).

كما تعرف الأدوات المستعملة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن بها التدخل في طريقة التقييم، و يمكن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات (PatrikGulert et GeraldineSchmiot، 1988، p.125)

و من المفاهيم السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط و الأهداف و استخدام الموارد المالية و البشرية و المادية أحسن استغلال و أعلى كفاءة

بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف و الخطط المرسومة، و تسمح عملية تقييم الأداء في الشركة على تحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المديرون من اتخاذ قرارات تصحيحية و تفادي تلك الانحرافات في المستقبل.(AmaudThausron، 1999، p. 23).

II. مفهوم تقييم الأداء المالي

1. تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للشركة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، و الجداول الملحق، و لكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المرودية الاقتصادية للشركة معدل نمو الأرباح(Serge Evraert، 1992، p. 258)، و حسب SERGE AVERT في الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص المحاور التالية:(دادان عبد الغني وكماسي محمد الأمين، 2005، ص. 304)

-العوامل المؤثرة في المرودية المالية؛

-أثر السياسات المالية المتبعة من طرف المديرين على مرودية الأموال الخاصة؛

-مدى مساهمة معدل نمو الشركة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف؛

و منه فإن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة الشركة على استغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و القصير من أجل تشكيل ثروة.

2. الأداء المالي: هو مدى نجاح الشركة في استغلال كل موارد المتاحة لديها من موارد مادية و معنوية أفضل استغلال و تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

3. تعريف تقييم الأداء المالي:

الأداء المالي للشركة تعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة للشركة و ذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للشركة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي في الشركة عملية بالغة الأهمية، و ذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة و ذلك لأسباب التالية: (السعيد ، 2000، ص. 38)

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية؛

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة؛

- حيث إن الفعالية هي تحقيق أهداف الشركة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على استخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة،
- و تهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح ، لذا فإن تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية للأجراء الرقابي في الشركة، فهو يظهر عن طريق تصحيح و تعديل الإستراتيجية و الخطة الموضوعية و ترشيد استخدامات الموارد المتاحة، و هذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية و هي تركز على المصادر التمويلية و الاستثمارية لها.

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

- تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في: (مريم عبا، 2012، ص.19)
- الكشف عن مدى تحقيق قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج؛
- يوفر تقييم الأداء المالي للشركة مقياس لمدى نجاح الشركة خلال سعيها لمواصلة نشاطها و تحقيق أهدافها، و ذلك أن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية و الكفاءة؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المؤسسات المختلفة و هذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها؛
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة، و تحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها.

المطلب الثالث: مراحل و القواعد لتقييم الأداء المالي

I. مراحل تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص مراحل تقييم الأداء المالي في النقاط التالية: (الخطيب، 2010، ص.52، 51)

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث أن من مراحل الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية محددة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات، و تتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة و تقييم النسب، بعد استخراج الناتج يتم معرفة الانحرافات و الفروق و مواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها.

II. قواعد تقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء المالي على القواعد الأساسية التالية: (الخطيب، 2010، ص.53)

- 1- وجود أهداف محددة مسبقا: من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، و قد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار فاللوائح المالية و قوانين ربط الموازنة و ما تتضمنه من قواعد و ضوابط، كذلك التكاليف النمطية و معدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها تقييم الأداء؛
- 2- قياس الأداء الفعلي: يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية و الأساليب الإحصائية من بيانات و معلومات، و يجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال من استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير و اتخاذ القرارات الخاصة بها؛
- 3- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، و لتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، و جعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، و يجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، ووجود فرق مدربة على المحاسبة و الإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات و تسهيل المقارنة بين النتائج المحققة و الموضوعية؛
- 4- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرارات لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات و المعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا و قياس الأداء الفعلي، و مقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف و بيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف و اتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، و محدد بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار؛ ولذلك يمكن القول بان عملية تقييم الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهداف الموضوعية لها ، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة بالمعلومات و البيانات اللازمة و الضرورية للتخطيط الجيد مستقبلا.

المبحث الثاني : التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في الشركة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالشركة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مبحثين، سنكشف الضوء في المطلب الأول على ماهية التحليل المالي من خلال توضيح مفهومه وأهميته، أما في المطلب الثاني فسنعرض فيه خطوات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه، اما في المطلب الثالث سوف نبرز أهم الأدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، حيث وجب على المشرّع إلى التدخل وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها.

I. مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بشركة معينة، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلاً و لمعرفة المتغيرات التاريخية و التنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، وعلى ضوء ما تقدم فقد وردت

تعريف كثيرة لتحليل المالي يمكن اختصارها فيما يلي: (شيخ عبد القادر وفريد نسيم وشراد صابر , 2016, ص.22)

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار و تقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل؛

- التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته في بادئ الأمر في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة؛

- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفشي الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل الشركة في إظهارها؛ (الحياي، 2007، ص.20)

- إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها لأجل اتخاذ القرارات المناسبة؛

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية والنوعية حول نشاط الشركة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية لشركة، وذلك من خلال المعلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر الأخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤثرات من ذلك في تقييم أداء الشركة بقصد اتخاذ القرار المناسب.

يتضح من التعاريف السابقة على انه التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض النتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذا يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها و هو أداة للتخطيط السليم و يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للشركات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء (الخلايلة، 1998، ص.10)

II. أهمية التحليل المالي

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية متعددة، إضافة إلى توضيح حجم هذه التغير على الهيكل المالي العام لشركة، وآثار هذا التغير بشكل واضح وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تدرج في النقاط التالية: (الحياي , 2007، ص.22، 21)

- يعتبر أحد مهام المدير في الشركات المختلفة، ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال؛
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت المنشآت تجارية أو صناعية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية الأخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم تأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- تساعد النسب المالية و الإحصائية، و المعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات و بالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييما شاملا، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك؛
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة و بالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.
- وختاما يمكن القول أنه في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية في المجالات الإدارية المختلفة تزداد أهمية التحليل المالي، وكلما كان التوجه متقدما نحو الأساليب العلمية الإدارية، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية و الرياضية الأكثر تقدما.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه

I. خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، و هي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة بصفة عامة، إن خطوات التحليل المالي هي: (الحيالي، 2007، ص 21، 22)

- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل... الخ؛
- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بهدف التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على وفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنوعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة و تحديد المؤشرات الرئيسة التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج؛
- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، و هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني و العلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل؛
- تشغيل البيانات ذات صلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل؛
- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي؛
- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

II. الجهات المستفيدة منه

- هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي تسعى إليها كل طرف حيث نجد: (بن مالك عمار، 2010 / 2011، ص ص. 10، 11)
1. إدارة الشركة: يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء و وظائفها و قدرتها على تحقيق مصالح المالكين و المساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الاستراتيجي في المدى المتوسط و البعيد أضف إلى ذلك :
 - مدى نجاح الشركة في تحقيق السيولة؛
 - مدى نجاح الشركة في تحقيق الربحية؛
 - معرفة الوضعية المالية للشركة بالمقارنة مع وضعية الشركة المنافسة؛
 - تقييم منجزات الشركة في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق؛
 - المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي.

2. **المساهمين والمالكين:** يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن إدارة الشركات لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم؛

3. **المستثمرون و الدائنون:** تكمن أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح و الأرباح موزعة، أما بالنسبة لدائنون فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية؛

4. **هيئة الأوراق المالية:** حيث تهدف إلى معرفة المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية و الإفصاح عن المعلومات لضمان عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي؛

5. **الغرف التجارية والصناعية:** من أجل التحقق من مدى مساهمة الشركات في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحدده؛

6. **مصلحة الضرائب:** للتأكد من مدى وفاء الشركات اتجاه مصلحة الضرائب، وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني؛

7. **المصارف و الشركات المالية:** من أجل تحديد و تقدير الجدارة الائتمانية للشركات، وهذا اعتماد على مؤسسات التنقيط، بهدف إقرار منح الائتمان إليه من عدمه.

المطلب الثالث: الأدوات التحليل المالي

من أجل الوصول إلى القرارات عقلانية تحافظ على مسيرة نحو تحقيق أهدافها على المدير المالي للشركة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية الأدوات التالية: (أوراغ وناسة، 2016، ص.28)

I- لتحليل المالي باستخدام النسب المالية:

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض، أو بالاستناد على معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وإعراض الظروف السائدة في الشركة موضوع التحليل.

1. تعريف النسب المالية:

توجد عدة تعريفات للنسب المالية والتي نذكر منها: (صخري جمال عبد الناصر، 2013، ص.53)

أولاً: هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل و الاستغلال، و تأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منها معا.

ثانياً: النسبة هي العلاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل وهذا الأخيرة قد يكون بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير.

لنسب المالية عدة أدوار نذكر منها :

- أداة لقياس فعالية الشركة، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للشركة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلال لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالاً عقلانياً و موضوعياً؛

- تحديد وضعية الشركة بين عدة شركات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة؛

- تساهم في متابعة تطور التسيير داخل الشركة لعدة سنوات؛

تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائج:

2. أنواع النسب المالية :

هناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت الطرق حسابها و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة الشركة و حسب القطاع الذي تنتمي إليه ، و هناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي : (الخلاصة ، 1998 ص.38)

1-2. نسب الهيكلية: تصف الوضعية المالية للشركة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في:

1-1-2. نسب هيكلية الأصول: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية:

$$\text{نسب هيكل الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي القيم الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\text{نسبة قيم الاستغلال} = \frac{\text{إجمالي قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة القيم الجاهزة و القيم الغير الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة + ق.غ.ج}}{100 \times \text{مجموع الأصول}}$$

و تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة من موجودات كما تمنح إمكانية للشركة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكله المثلى .

2-1-2- نسب هيكله الخصوم: تستخرج من خلال النسب التالية :

نسبة هيكله الأموال الخاصة	$100x \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$
نسبة هيكله د.ط.أ	$100x \times \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الخصوم}}$
نسبة هيكله د.ق.أ	$100 \times \frac{\text{د.ق.أ}}{\text{مجموع الخصوم}}$

2-2- نسب السيولة: هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى أن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها، و لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية: (الخلايلة , 1998, ص.42)

2-2-1- نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول الشركة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$A = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{نسبة سيولة الأصول}} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

* إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (الشركة تجارية).

* إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية الشركة (شركة صناعية).

2-2-2. نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة الشركة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية:

$$B = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{نسبة السيولة العامة} = \text{د.ق.أ.}}$$

* إذا كانت $B < 1$ معناه أن الشركة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

* إذا كانت $B > 1$ المؤسسة في وضعية حرجة علها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل.

2-2-3. نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة الشركة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى قيم الاستغلال تحسب كما يلي:

$$0.3 < \frac{\text{الحقوق + النقديت}}{\text{نسبة السيولة المختصرة} = \text{د.ق.أ.}}$$

تبين أن السيولة المختصرة جيدة خلال.

2-2-4. نسبة السيولة الآنية : تعبر هذه النسبة عن سيولة الشركة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، و يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف الشركة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما يلي :

$$0.25 < \frac{\text{القيم الجاهز}}{\text{د.ق.أ.}} > 0.33$$

و تقيس هذه النسبة السيولة قدرة الشركة على مدى تغطية د.ق.أ. بالسيولة التي تتوفر عليها .

3-2.نسب التمويل: تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد الشركة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه الأسباب:

1-3-2. نسبة التمويل الدائم: تحسب كما يلي

$$K = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

* إذا كانت $I=K$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم و حتى تعمل الشركة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، و هي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

2-3-2. نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي:

$$J = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

- $J = 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة.

- $J < 1$ الشركة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى.

و تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الشركة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3-3-2.نسبة المديونية: تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل الشركة من جهة، و تبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص و الديون من جهة أخرى، و يمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير، وتحسب كما يلي:

$$L = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة المديونية}$$

- تعبر عن مدى ضمان الديون للغير و يتحسن أن تقل عن 0.5 .

4-3-2. نسبة الاستقلالية المالية: إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفيات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} < 1$$

* تبين لنا مدى استقلالية الشركة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

2-4. نسب المرودية: تعرف المرودية على أنها الثمرة التي تجنيها الشركة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها¹ و يمكن عرضها كما يلي:

2-4-1. المرودية الاقتصادية: و هي المرودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل الشركة لممارسة نشاطها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المرودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة الشركة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي.

2-4-2. المرودية المالية: تهتم المرودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان الشركة لا تجد صعوبة في الدفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

$$\text{المرودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

2-4-3. مرودية الأموال الدائمة: تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{مرودية الأموال الدائمة} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون المالية}}$$

تقيس مدى قدرة الشركة على التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج، وتطويرها قصد تنمية نشاطها.

3 التحليل المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة: (الحيالي, 2007, ص.30)

1-3. رأس المال العامل " FR "

1-1-3. التعريف: رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، و لتحقيق السير العادي لنشاط الشركة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة.

و يمكن حساب رأس المال العامل من الجهتين للميزانية:

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول}$$

- من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و

$$\text{يحسب كما يلي: رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ.}$$

2-1-3. أنواع رأس المال العامل: يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي:

1-2-1-3. رأس المال العامل الدائم أو الصافي: يحسب وفق القوانين التالية:

أموال دائمة – أصول ثابتة؛

أصول متداولة – د.ق.أ؛

الأموال الخاصة + د.ط.أ.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاثة فرضيات:

- أصول متداولة = د.ق.أ. : و هو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني أن الشركة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية و الالتزامات لمدة طويلة.

- أصول متداولة < د.ق.أ. : رأس المال العامل الدائم < 0: و هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء الشركة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ الشركة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

- أصول متداولة > د.ق. أ: رأس المال العامل الدائم > 0: مما يجعل الشركة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

3-2-1-2. رأس المال العامل الإجمالي: يحسب كما يلي :

مجموع الأصول – الأصول المتداولة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها الشركة أصولها المتداولة، و يحدد لنا طبيعة نشاط الشركة.

3-2-1-3. رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي :

رأس المال العامل الدائم – القيم الثابتة

الأموال الخاصة – القيم الثابتة

أصول متداولة – مجموع الأصول

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للشركة تغطي الأصول الثابتة، و العكس إذا كان أصغر من الصفر.

3-2-1-4. رأس المال العامل الأجنبي: و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{د.ق. أ} + \text{د.ط. أ}$$

رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

مجموع الخصوم – الأموال

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن الشركة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير

2-3. احتياج رأس المال العامل و الخزينة:

1-2-3. احتياج رأس المال العامل "BFR": يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجها لشركة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ.

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ. باستثناء التسبيقات أي جميع الديون ق.أ. عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، ويحسب BFR كالتالي :

$$BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم الغير جاهزة} - (\text{د.ق.أ.} - \text{تسبيقات})$$

2-2-3. الخزينة T: تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.

1-2-2-3. تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

- **سندات الخزينة:** يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.
- **خصم الأوراق التجارية:** و هي طريقة لتمويل خزينة الشركة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة.
- **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك.
- **لصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق الشركة.
- و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .
- تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها الشركة من البنك و هي كما يلي:
- **السلفات المصرفية .**
- **السحب على المكشوف:** هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب الشركة مدين لوقت طويل.

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية:

مجموع الأصول – الخصوم

رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

قيم جاهزة – تسبيقات

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته :

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل: الخزينة <0: في هذه الحالة الشركة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل: الخزينة >0: الشركة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل الشركة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل الخزينة =0: أي الخزينة في وضعية مثالية، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للشركة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل.

- يتم التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

أ- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل.

ب- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية.

- يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

أ- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة قيم الاستغلال أو تقديم تسهيلات.

ب- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين.

إذا كان رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى الشركة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

خلاصة الفصل :

لقد تعرفنا من خلال هذا الفصل إلى إبراز العناصر الأساسية التي تشمل عليها مفهوم الأداء وهي المرودية، الإنتاجية، وقياس الأداء و تمكننا من استخلاص أهم مميزاته كما قمنا بتقسيم الأداء إلى أداء ظاهري و الذي يركز على البيئة الخارجية وأداء ذاتي يركز على البيئة الداخلية وصلنا إلى تعريف مفهوم الأداء على أنه يشمل قياس كفاءة و فعالية التنظيم داخل الشركة.

و تطرقنا أيضا إلى نظام تقييم الأداء داخل الشركات من خلال تعريفات عامة حول المعلومات وكذا النظام المحاسبي في شركة التأمين و هذا باعتباره المادة الخام التي توفر على بيانات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي ومدى أهمية هذا الأخير في تحسين النشاط الداخلي للشركة و كذلك تحقيق الأهداف حيث يعتبر كرقابة و كأداة فعالة تساهم في تحسين الأداء، قمنا أيضا بشرح أهم النسب المالية التي يتم وفقها التوازن المالي وتحتوي على نسبة رأس المال العامل و نسبة احتياجاتها رأس المال العامل و نسبة الخزينة.

الفصل الثالث

دراسة الحالة الشركة الدولية للتأمين وإعادة تأمين

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالتأمين وكذلك تقييم الأداء المالي وأهم النسب المالية المستخدمة فيه، سوف يخصص هذا الفصل في حدود ما هو متوفر من معلومات إلى دراسة تطور رقم الأعمال الشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين على المستوى الكلي، أما تقييم

الأداء فسوف يكون على المستوى الجزئي أي على المستوى الوكالة بن مهدي ولاية الطارف نظرا لتوفر المعلومات اللازمة للقيان بذلك خلال فترة الدراسة 2014 الى غاية 2016
تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تقديم الشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للوكالة الدولية لتأمين وإعادة التأمين بن مهدي ولاية الطارف .

المبحث الأول: تقديم الشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين

تحتل لشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين مكانة خاصة في قطاع التأمين مكانة خاصة في قطاع تأمين وهي رائدة في مجال عملها. حيث تسعى دائما لتقديم أفضل العروض التأمينية لزبائنهم، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الشركة وأهدافها وكذا الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: نشأة وهيكل التنظيمي لشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين

أولاً: نشأة الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين

تم إنشاء الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR في الخامس أوت 1998 بموجب مرسوم صادر عن وزارة المالية في إغقاب المرسوم رقم 07/75 المؤرخ و25 في جانفي 1995 تم فتح

سوق تأمين الجزائرية قانونيا أمام رأس المال الخاص سواء كانت وطنيا أو أجنبيا بموجب الأمر رقم 95-07 وعقب الإصدار هذا القانون الجديد وابتداء سنة 1997، برزت شركات الخاصة ذات الأسهم تمارس جميع نشاطات التأمين في سوق كانت تحتكره شركات تأمين العمومية ذات خبرة في كافة الفروع التأمينية، ويجب الإشارة إلى أن المديرية العامة للشركة تقع ببلدية حيدرة لولاية الجزائر العاصمة وهي ذات أصل شراكة بريطانية جزائرية. (قرواني مريم، 2014، ص.127)

وكانت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR أولى الشركات التأمين الخاصة ظهورا في الساحة الاقتصادية وهي شركة ذات الأسهم برأس المال يقدر ب: 450 مليون د ج وكليا ذو ملكية خاصة. وبادرت الشركة لبحث أصناف تأمينية جديدة مثل ضمان الكافلات وضمن القروض البيع وقد بلغ رأس المال الاجتماعي 130 مليون دينار تم رفعه عام 2007.

وبموجب الأمر 04-06 الصادر في 20 فيفري 2006 المتعلق بعمل منتجات التأمين على الممتلكات منتجات الأشخاص الذي يسمى مصير الحياة MACTR VIE والتي أصبحت من نوعها في القطاع الخاص، وتم حصولها على الاعتماد بموجب الأمر رقم 67 الصادر 08-11-2011 من الوزارة المالية لتوزيع منتجات التأمين على الحياة. ولهذا فالشركة مؤهلة لتنفيذ جميع عمليات التأمين مقيدة عامة بنصوص قانونية وخاصة بالمرسوم التنفيذي رقم 95/338 المؤرخ في 30 تشرين الأول /أكتوبر 1995 والمتعلق بمؤسسات عمليات وأنشطة التأمين.

ثانيا: الهيكل التنظيمي:

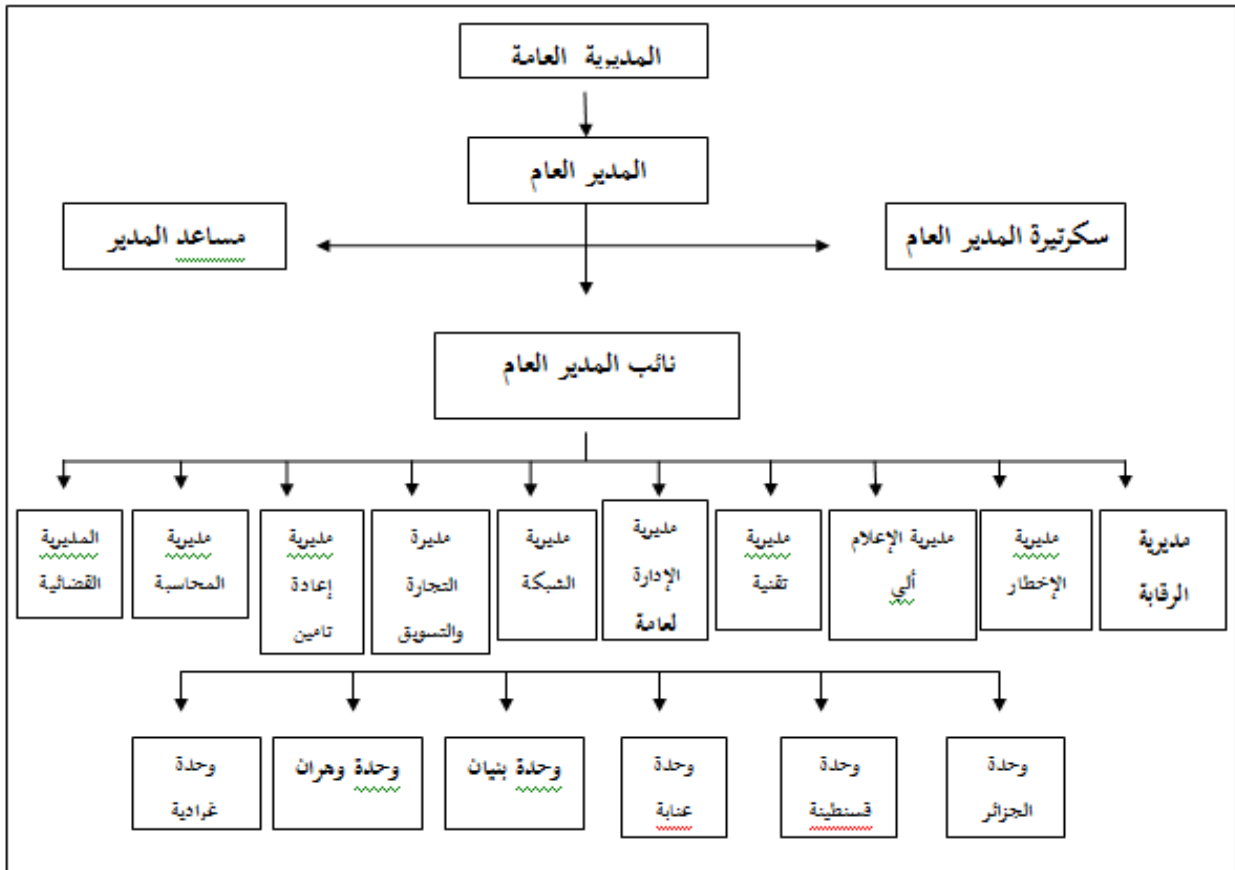
يتكون الهيكل التنظيمي للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR من : (قرواني مريم، 2014، ص.128)

- مديرية الرقابة والمراجعة ؛
 - مديرية الأخطار ؛
 - مديرية الشبكة ؛
 - مديرية التجارة ؛
 - مديرية المحاسبة؛
 - مديرية القضائية؛
 - مديرية الإعلام إلي؛
 - مديرية إعادة تأمين؛
 - مديرية الإدارة العامة .
1. الفروع: النسبة لفروع المؤسسة هناك سبعة فروع والمتواجدة ب:
- الجزائر؛

- وهران؛
- سطيف؛
- عنابة؛
- بليدة؛
- عين بنيان؛
- غرادية.

2. لشركة: وهي تتكون من 210 وكالة عبر التراب الوطني

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي و الفروع لشركة CIAR



المصدر: (قرواني مريم، 2014، ص.128)

المطلب الثاني: الأهداف الشركة الدولية لتأمين وإعادة تأمين

تدخل الشركة الدولية لتأمين وإعادة التأمين في إطار تكملة الخدمات المقدمة (المعروضة) من طرف الشركات التأمين الأخرى، مما جعلها تفرض تواجدتها في مجال تأمين متعدد وغني وفق متطلبات زبائنها كما أنها تساعد على تحسين خدمة العملاء من خلال اتجاهات تتمثل في :
(قرواني مريم، 2014، ص. 129)

- تنوع المنتجات المعروضة والملائمة لمتطلبات الزبائن ؛
- جودة الخدمة؛
- معلومات حول اختيار المنتج المناسب ؛
- الأخذ بعين الاعتبار الإخطار البسيطة ودارستها وذلك التركيز على الوقاية منها.

المطلب الثالث: تطور النشاط الشركة حسب فروع الإنتاج

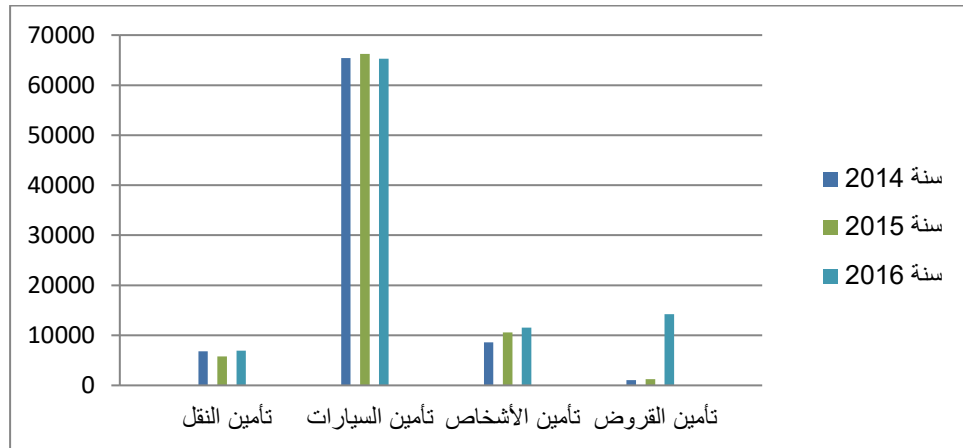
أولاً: التطور رقم الأعمال حسب الفروع الإنتاج

جدول رقم 03: تطور رقم الأعمال للشركة حسب الفروع الإنتاج خلال فترة 2014-2016
وحدة القياس: الدينار الجزائري

الفروع	سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تأمين النقل	6 436 388 780	%8	57 616 070 580	%6	6 068 021 941	7%
تأمين السيارات	6 679 409 538	%80	66 777 428 248	%80	65 781 643 252	67%
تأمين الأشخاص	8 558 658 600	%11	58 210 672 255	%13	11 307 310 533	12%
تأمين القروض	1 715 313 032	%1	1 886 060 211	%1	14 946 669 229	15%
المجموع	18 045 797 881	%100	5 561 890 825	%100	97 102 645 956	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على الموقع www.CIAR.com

الشكل رقم 03: تطور رقم الأعمال الشركة CIAR خلال من فترة 2016-2014



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على excel2007

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن التطور رقم الأعمال لشركة حسب الفروع خلال فترة مابين 2016-2014: يعتبر التأمين على السيارات أهم الفرع من حيث رقم الأعمال بنسبة 80% خلال فترة مابين 2016-2014 وقد شهدا نمو كبيرا في السنوات الأخيرة، مايمز هذا الفرع هو اجباريته (ضمان المسؤولية المدنية) مقارنة بقية الفروع، وتأثيره الكبير بالنمو المتزايد للحظيرة للسيارات، كما يركز وسطاء التأمين على هذا الفرع لسهولة الإقناع ووضوح طبيعة الأخطار المرتبطة به، إضافة الى تزايد اكتتاب بعض الضمانات غير الإجبارية بسبب اشتراط البنوك لذلك عند منح القروض الموجهة، لشراء السيارات بفائدة الضمانات المكملة لضمان الإجباري نظرا لتعرضهم المتزايدة لحوادث الطريق.

ثانيا: التطور تعويضات المسدد حسب الفروع الإنتاج

جدول رقم 04: التطور التعويضات المسدد حسب الفروع الإنتاج خلال فترة مابين 2016-2014

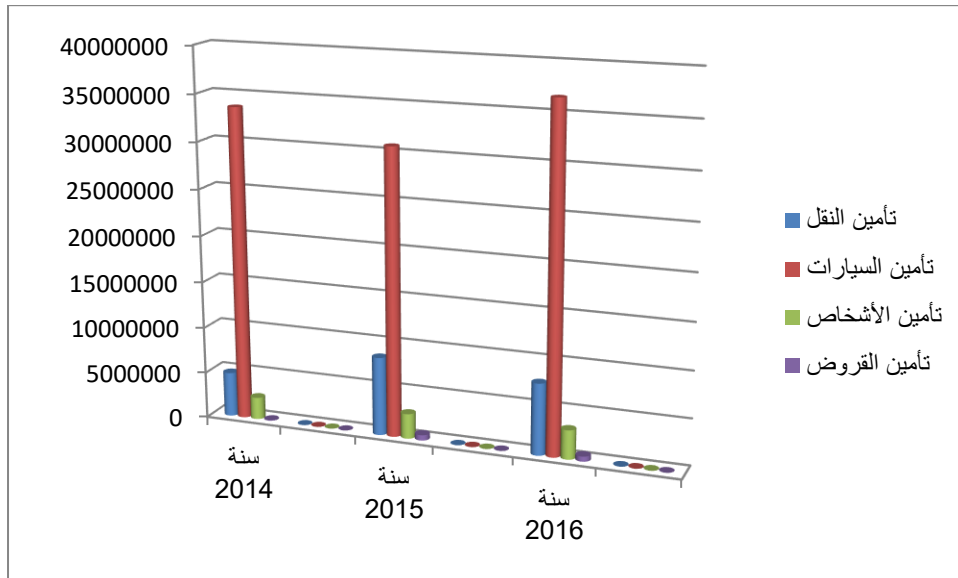
وحدة القياس: الدينار الجزائري

الفروع	سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
تأمين النقل	4 377 825	12%	8 666 473	20%	7 092 718	16%

76%	36 489 649	%72	30 766 750	%82	33 921 654	تأمين السيارات
7%	3 041 145	%6	2 177 700	%6	2 328 392	تأمين الأشخاص
1%	546 816	%1	579 732	%0	54 786	تأمين القروض
100%	48 438 059	%100	42 341 504	%100	40 412 927	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع www.cair.com

الشكل 04: التطور التعويضات المسدد لشركة ciar خلال فترة مابين 2014-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على excel2007

من خلال الجدول والشكل رقم 04 نلاحظ إن التطور تعويضات المسدد لشركة حسب الفروع خلال فترة مابين 2014-2016 ارتفاع في تعويضات تأمين على السيارات بنسبة 82% وذلك نظرا للحوادث المتزايدة في الآونة الأخيرة التأمين على النقل بنسبة 20%.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي لوكالة الدولية للتأمين وإعادة تأمين بن مهدي ولاية الطارف

المطلب الأول: طريقة جمع المعلومات

قبل تطرق إلى دراسة الحالة الوكالة الدولية للتأمين وإعادة تأمين، سنوضح بعض الجوانب الدراسة وتمثلة في المجتمع وعينة الدراسة، والأدوات المستخدمة.

أولا : مجتمع وعينة الدراسة

تتمثل في لوكالة الدولية للتأمين وإعادة التأمين بن مهدي ولاية الطارف رقم تعريف مجالها 7231و بدأت هذه الوكالة نشاطها في سنة 2010 تعتبر هذه الوكالة فرع من فروع الشركة الدولية للتأمين وإعادة تأمين وهي مؤهلة للقيام بمختلف عقود التأمين:

- التأمين السيارات ؛
- العقارات؛
- النقل الجوي والأرضي؛
- الأشخاص.

كما تعمل على تعويض المتضررين من زبائنها بطريقة منظمة ومتطورة بتابع هذه العمليات 4 موظفون يتقاسمون عملهم بانتظام.

جدول رقم 05 : لمحة عن الوكالة ورقم تعريفها

الاسم	CIAR
الرمز	7231
العنوان	شارع هادي علي بن مهدي - طارف-
رقم الهاتف الفاكس	0338.34.66.88
البريد الالكتروني	WWW.LACIAR.COM

المصدر : من إعداد طالبتين انطلاقا من معلومات المقدمة من الوكالة

ثانيا: الأدوات المستخدمة

1. الأدوات المستخدمة لجمع المعطيات :

الأدوات المستخدمة في الدراسة هي: جدول حسابات النتائج والميزانية لسنوات التالية 2014-2016

2. الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

لقد قمنا بإختيار التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية و النسب المالية.

3. النظام المستخدم في معالجة المعطيات:

مما سبق يتضح لنا أن البرامج التي يمكن استخدامها هي: نظام Microsoft office Excel 2007.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

أولاً: التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية و جدول حسابات النتائج

انطلاقاً من الميزانيات المالية السابقة (2014.2015.2016) يمكن إعداد جداول توضح تطور الأصول و الخصوم و أهم البنود التي يحتويانها، و ذلك باعتبار السنة السابقة هي سنة الأساس و السنة التي تليها مباشرة هي سنة المقارنة، و لأحد صورة جيدة على التطور تعطى قيم المجاميع في شكل نسبة مئوية.

1. التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية:

أ. جانب الأصول:

جدول رقم 6: مقارنة جانب الأصول بين السنتين 2014 و 2015

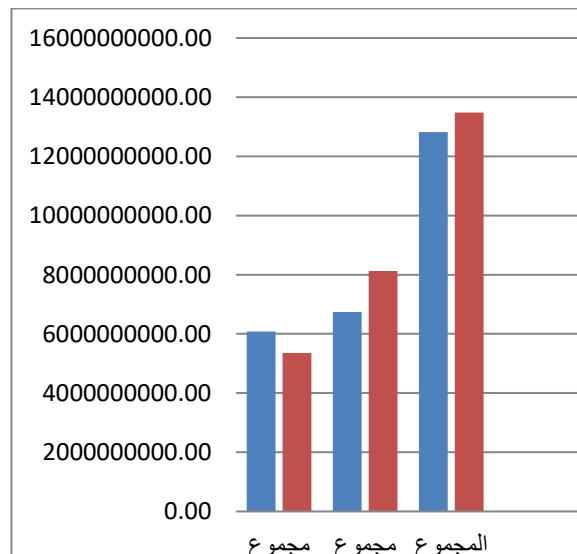
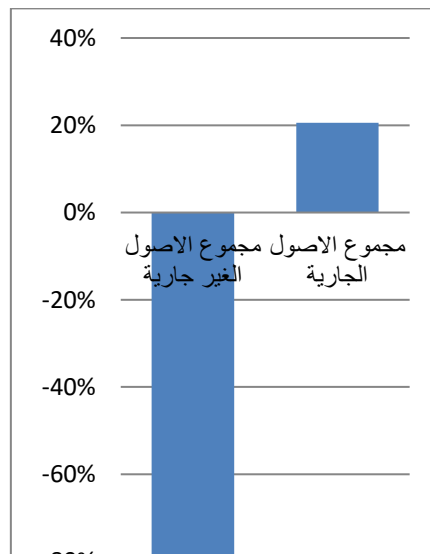
وحدة القياس: الدينار الجزائري

البيانات	2014	2015	النسبة
مجموع الأصول الغير	6 295 203 086 .78	5 294 254 361	88-%
مجموع الأصول الجارية	67 421 773 737 .99	8 027 083 125	21-%
المجموع	12 717 976 823 .77	13 321 337 486	5-%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2014-2015.

الشكل رقم 6: النسبة

الشكل رقم 5: التغيرات الحاصلة في جانب الأصول



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

من الجدول وشكلين أعلاه نلاحظ أن أصول المؤسسة لسنة 2015 قد حققت زيادة تقدر ب 5% مقارنة بسنة 2014. هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع الأصول الجارية ب 21%. مع انخفاض الأصول الغير جارية ب 88%.

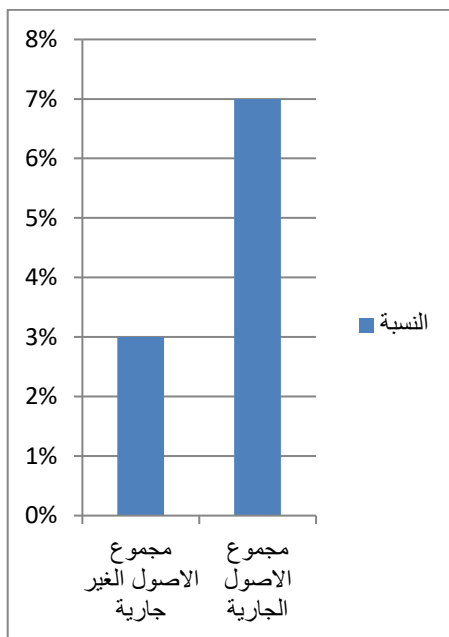
جدول رقم 7: مقارنة جانب الاصول بين سنتين 2015 و 2016

وحدة القياس: الدينار الجزائري

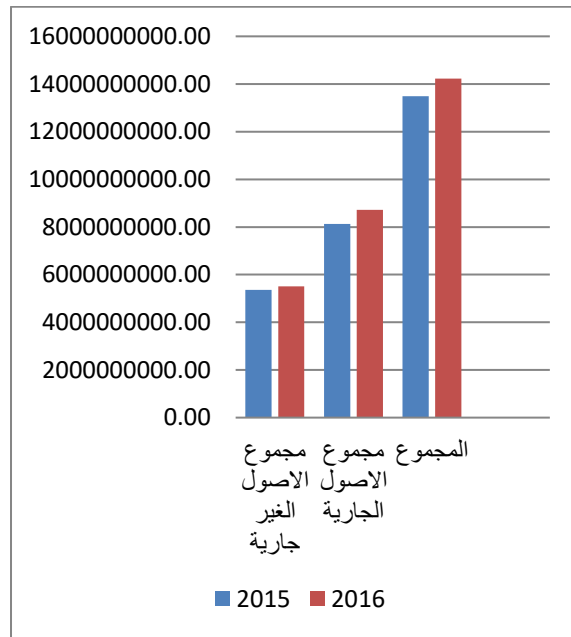
البيانات	2015	2016	النسبة
مجموع الاصول الغير جارية	5 295 254 361	008 411 550	3%
مجموع الاصول الجارية	8 027 083 125	8 564 781 718	7%
المجموع	13 321 337 486	14 571 897 222	5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2015-2016.

الشكل رقم 8: النسبة



الشكل رقم 7: التغيرات الحاصلة في جانب الأصول



كذلك في سنة 2016 زادت أصول المؤسسة مقارنة بسنة 2015 و مقدار الزيادة هو: 5%، و تعود هذه الزيادة إلى الأصول الجارية حيث زادت ب 7%، مع ارتفاع الأصول الغير جارية ب 3%

ب. جانب الخصوم:

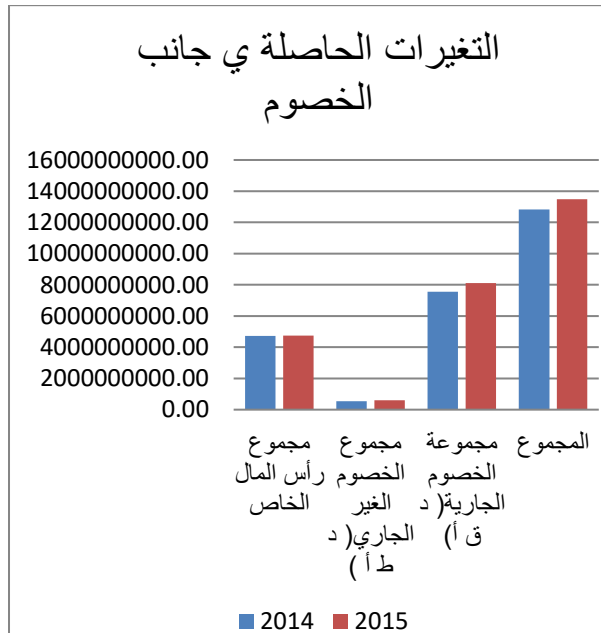
جدول رقم 8: مقارنة جانب الخصوم بين سنتين 2014 و 2015

وحدة القياس: الدينار الجزائري

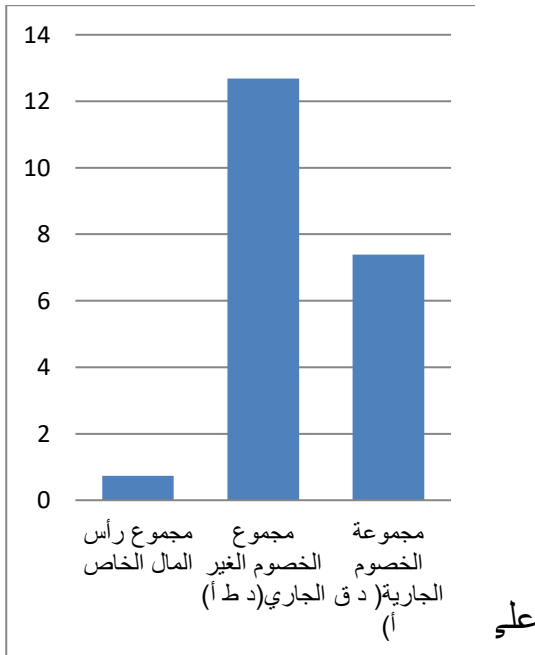
البيانات	2014	2015	النسبة
مجموع رأس المال الخاص	4 693 501 720	4 225 036 755	1%
مجموع الخصوم الغير الجاري (د ط أ)	542 550 966	611 232 805	13%
مجموعة الخصوم الجارية (د ق أ)	7 475 508 560	98 864 495 119	7%
المجموع	12 718 976 823	134 321 337 486	63%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2014-2015.

الشكل رقم 9: التغيرات الحاصلة في جانب الخصوم



الشكل رقم 10 : النسبة



من الجدول السابق وشكلين يتضح أن خصوم المؤسسة لسنة 2015 قد حققت زيادة 63% مقارنة بالسنة الماضية، و يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى:

- زيادة رأس المال الخاصة بنسبة 1%؛
- زيادة الخصوم الغير جارية ب 13%؛
- ارتفاع الخصوم الجارية ب 7% و هذا يمكن أن يقلل من أهمية السيولة المحققة.

جدول رقم 9: مقارنة جانب الخصوم بين سنتين 2015 و 2016

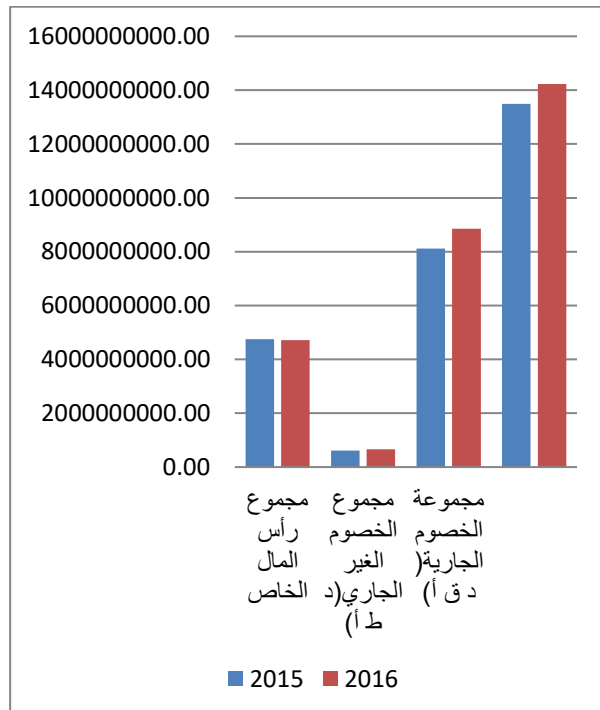
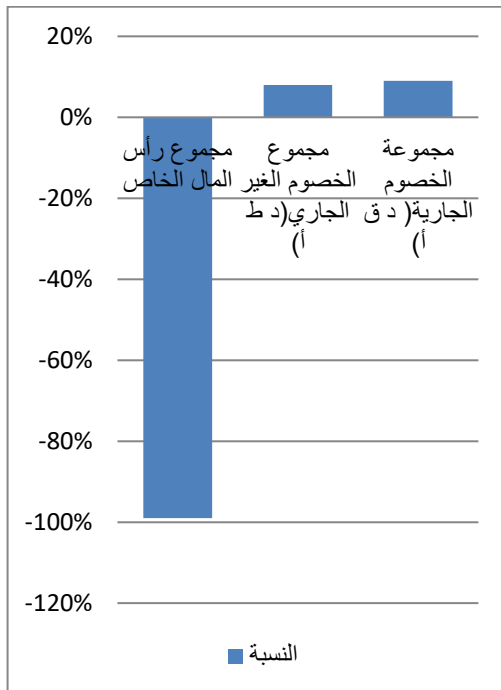
وحدة القياس: الدينار الجزائري

البيانات	2015	2016	النسبة
مجموع رأس المال الخاص	4 225 036 755	4 012 455 712	99%-
مجموع الخصوم الغير الجاري (د ط أ)	611 232 805	660 106 934	8%
مجموعة الخصوم الجارية (د ق أ)	8 864 495 119	8 454 508 849	9%
المجموع	13 321 337 486	14 571 897 222	50%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2015-2016.

الشكل رقم 12: النسبة

الشكل رقم 11: التغيرات الحاصلة في جانب الخصوم



و قد حققت كذلك الخصوم في سنة 2016 زيادة ب 50%، و تعود هذه الزيادة إلى العناصر التالية:

- ارتفاع الخصوم الغير جارية ب 8%؛
- ارتفاع الخصوم الجارية ب 9% و هذا قد يؤدي الى صعوبة في مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل.

2. تحليل التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج

جدول رقم 10: التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج مقارنة بين 2014 و 2015

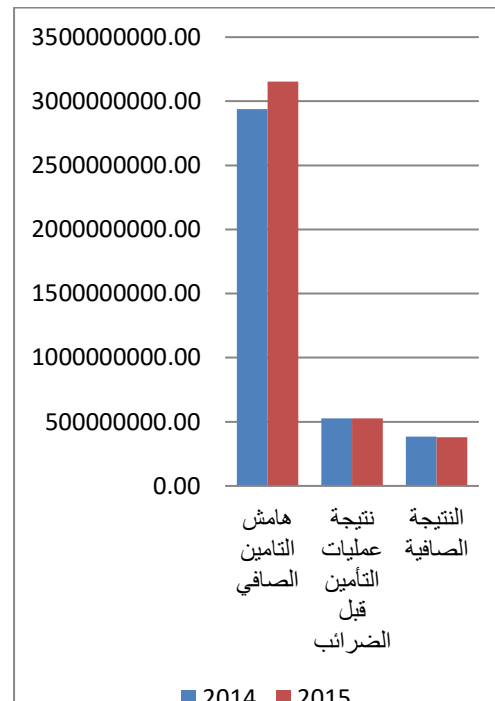
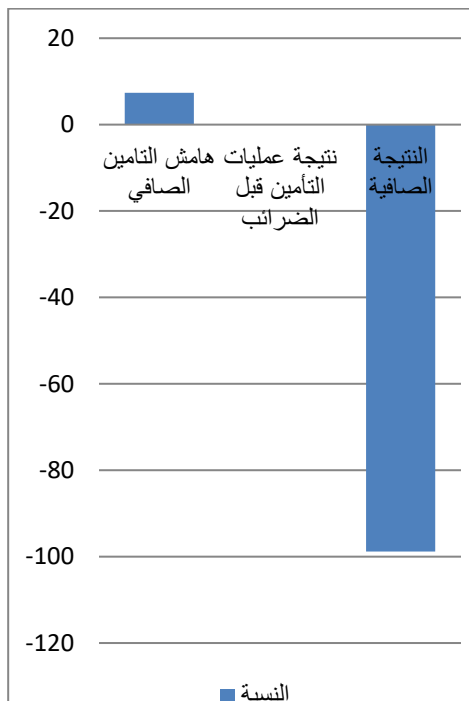
وحدة القياس: الدينار الجزائري

البيانات	2014	2015	نسبة التغير
هامش التأمين الصافي	2 149 849 937	3 676 623 154	7.4%
نتيجة عمليات التأمين قبل الضرائب	527 804 535	527 872 882	0.1%
النتيجة الصافية	384 293 987	380 532 395	-98.8%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لشركة من 2014-2015.

الشكل رقم 13: التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج

الشكل رقم 14: النسبة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

النتيجة الجارية قبل الضرائب لسنة 2014 هي: 527535804.39 د ج أما في سنة 2015 فهي 527882872.22 د ج، الزيادة المحققة خلال دورة 2015 هي: 0.1% و هي قفزة غير معتبرة للمؤسسة.

النتيجة الصافية لسنة 2014 هي 384987293.25 د ج و لسنة 2015 هي 380395531.77 التطور المحقق كان سالبا ب 98.8%-

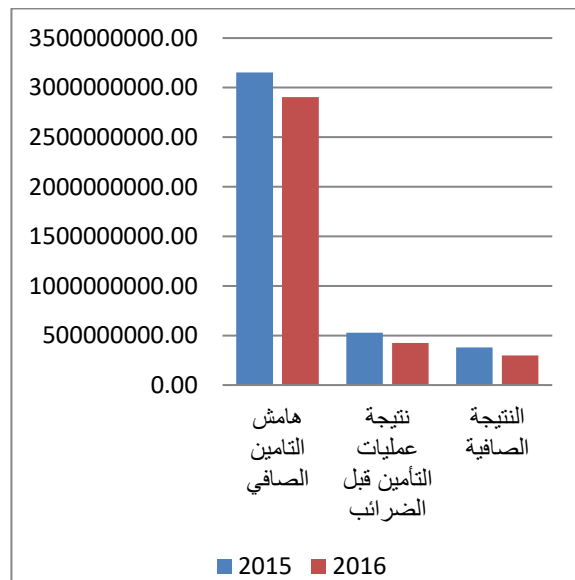
جدول رقم 11: التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج مقارنة بين 2015 و 2016

وحدة القياس: الدينار الجزائري

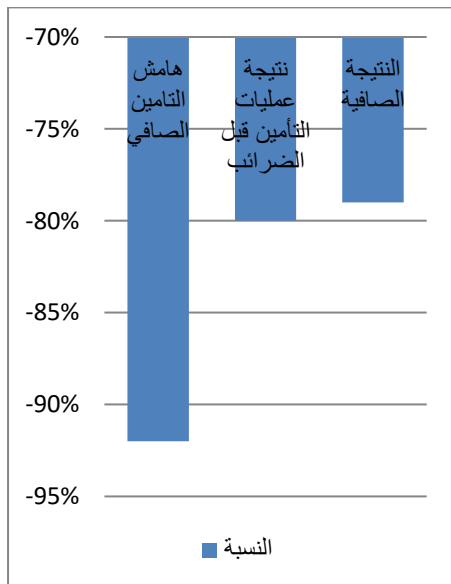
البيانات	2015	2016	نسبة التغير
هامش التأمين الصافي	3 676 623 154	2 448 122 906	-92 %
نتيجة عمليات التأمين قبل الضرائب	527 872 882	424 403 736	-80 %
النتيجة الصافية	380 532 395	2 787 112 991	-79 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لشركة من 2015-2016.

الشكل رقم 15: التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج



الشكل رقم 16: النسبة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

و في سنة 2016 النتيجة الجارية قبل الضرائب كانت 424736402.72 د ج، الانخفاض المحقق مقارنة بالسنة الماضية هي 80%-، النتيجة الصافي المحققة في سنة 2016 هي 299112786.65 د ج، التطور السلبي المحقق هو: 79%-.

ثانيا: النسب المالية

1. نسبة السيولة:

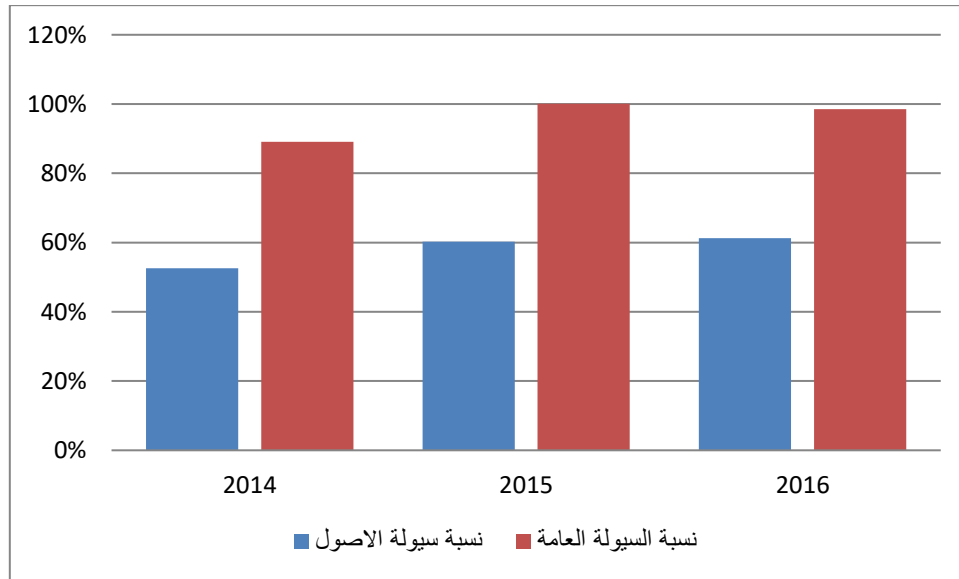
جدول رقم 12: نسبة السيولة من الفترة 2014-2016

وحدة القياس: نسب مئوية

النسبة	2014	2015	2016
نسبة سيولة الاصول	0.53	0.60	0.61
نسبة السيولة العامة	0.90	1	0.99

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2014-2016.

الشكل رقم 17: نسبة السيولة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

-نسبة سيولة الأصول: يتم حسابها عن $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$ نلاحظ من الجدول أن الشركة تتوفر لديها سيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات المالية و المتعلقة أساسا بالتعويضات، و

التي تزداد باستمرار حيث وصلت إلى نسبة 61% سنة 2016 و هذا غير كافي لمواجهة الحوادث المحتملة لأنها في ازدياد في الآونة الأخيرة، مما يدل أن الشركة تحتاج إلى سيولة لتغطية احتياجاتها الدورية.

-نسبة السيولة العامة: و يتم حسابها عن طريق —————
نلاحظ انه كل من سنة 2014 و 2015 بلغت نسبة السيولة العامة على التوالي 0.90 و 0.99 و هذا يعني أن جزء من الخصوم الغير جارية مولت جزء الأصول الغير جارية و هي حالة سيئة و خطرة للشركة يجب أن تراجع هيكلها المالي من خلال زياد اللجوء إلى الخصوم الغير جارية أو الرأس المال الخاص أو زيادة أصولها المتداولة

إما بالنسبة لسنة 2015 نلاحظ أن نسبة السيولة العامة بلغت 1 و هذا معناه قد حققت رأس مال موجب، و هذا يدل على أن هناك سيولة معتبرة للمؤسسة و أن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة.

2. نسب التمويل:

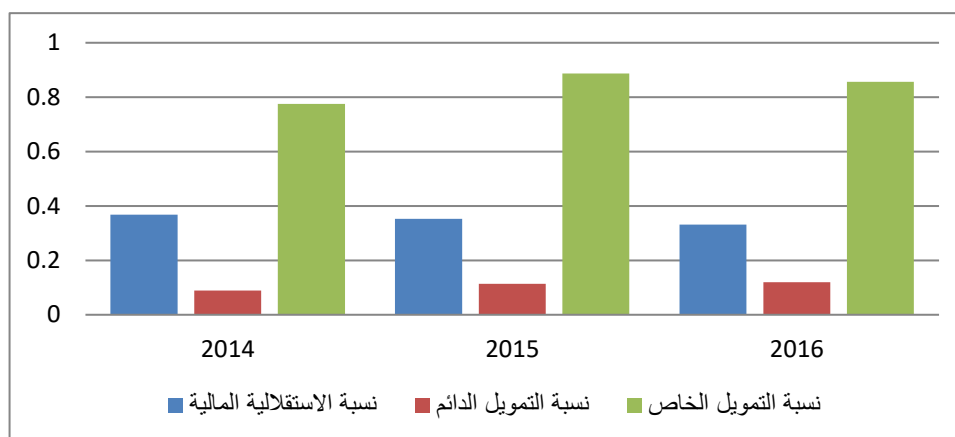
جدول رقم 13: نسبة التمويل من الفترة 2014-2016

وحدة القياس: نسب مئوية

النسبة	2014	2015	2016
الاستقلالية المالية	0.36	0.36	0.33
نسبة التمويل الدائم	0.9	0.11	0.12
نسبة التمويل الخاص	0.76	0.89	0.86

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2014-2016.

الشكل رقم 18:نسبة التمويل



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب عن الأموال الخاصة مجموع الديون من خلال الشكل البياني يتضح بأن نسبة الاستقلالية المالية في استـ نـها انخفضت في سنة 2016 بنسبة 0.33. كما أنها لم تتعدى كثيرا النسب المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و0.5.

نسبة التمويل الدائم: و تحسب عن طريقة الأموال الدائمة الأصول الثابتة جاءت نسبة التمويل الدائم ايجابية و هذا يعتبر بالشئ الجيد بالنسبة للمؤسس الأصول الثابتة لها بالحصول على القروض إذا أردت ذلك.

نسبة التمويل الذاتي: و تحسب عـ الأصول الثابتة هذه النسبة بلغت أدنى نسبة سنة 2014 ب 76% و أعلى نسبة سنة 2015 بنسبة 89% و كانت هذه النسبة في تزايد مستمر خلال الدراسة.

3. نسبة الربحية:

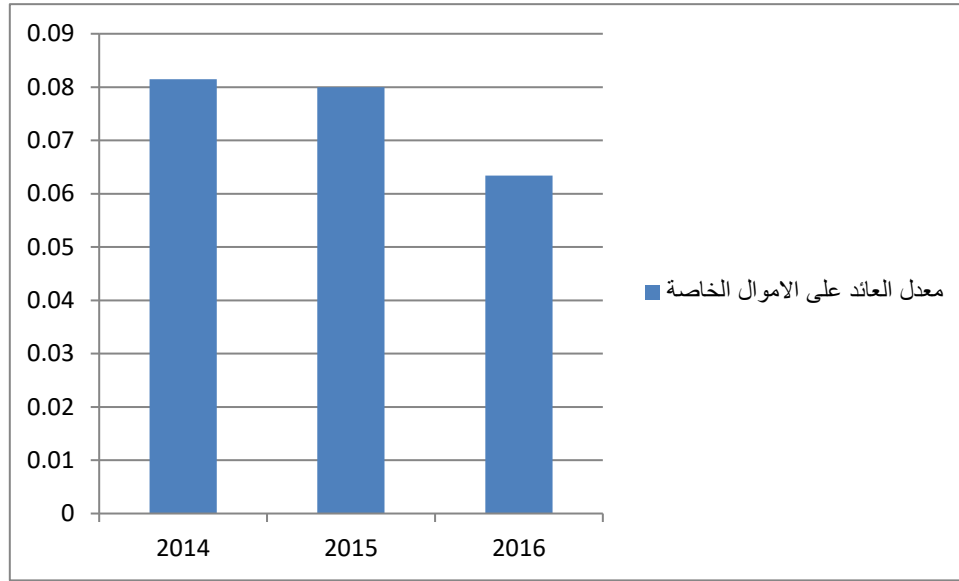
جدول رقم 14: نسبة الربحية من الفترة 2014-2016

وحدة القياس: نسب مئوية

النسبة	2014	2015	2016
معدل العائد على الأموال الخاصة	0.08	0.08	0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2014-2016.

الشكل رقم 19: نسبة الربحية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

تهتم نسبة الربحية بقياس كفاءة و فعالية الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين في توليد الأرباح، من خلال استخدام مواردها المالية و أبرزها معدل العائد على الأموال الخاصة و الذي يحسب بقسمة نتيجة الدورة على الأموال الخاصة و كان معدل العائد على الأموال الخاصة للسنوات محل الدراسة 8،0% و 8،0% و 6،0% على التوالي، و كانت نتيجة الدورة في انخفاض تزامنا مع ارتفاع الأموال الخاصة، مما سيؤدي دون شك إلى ارتفاع لأرباح المحتجزة.

4. نسبة المردودية:

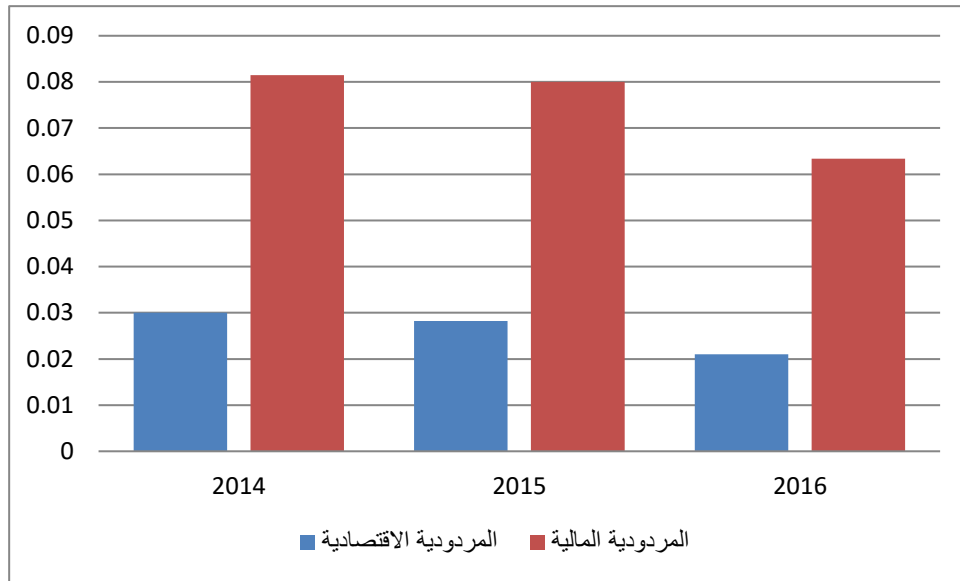
جدول رقم 15: نسبة المردودية من الفترة 2014-2016

وحدة القياس: نسب مئوية

النسبة	2014	2015	2016
المردودية الاقتصادية	0.03	0.03	0.02
المردودية المالية	0.08	0.08	0.06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية الشركة من 2014-2016.

الشكل رقم 20: نسبة المردودية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 2007

المردودية الاقتصادية: و تحسب عن $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$ عرفت قدرة و كفاءتها في استغلال أصولها، و قد شهدت ارتفاع ارتفاع الدورة الصافية كما عليها ان تعمل على تحسين نتائجها و التحكم أكثر في مصاريفها إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الوسائل المعتبرة المتوفرة لديها.

المردودية المالية: و تحسب عن $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$ لسنة 2014 بلغت 0.08، و هذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره اصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.08 د ج، و في سنة 2015 انخفضت مردودية المؤسسة، فالدينار الواحد المستثمر من رأس المال ينتج عنه 0.07 د ج، و في سنة 2016 المردودية المالية المحققة بلغت 0.06، الدينار المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0.06 د ج كربح.

خلاصة الفصل:

تعتبر شركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين من أهم الشركات الخاصة التي تنشط في التراب الوطني في مجال الشركات المالية، أين تمت فيها دراسة حالة في الوكالة 7231 بن مهيدي ولاية

الطارف محاولة تقييم أدائها المالي خلال فترة 2014-2016. حيث قمنا بإستعمال تغيرات الحاصلة في بنود الميزانية وحسابات النتائج والنسب المالية وكما اعتمدنا في دراستنا برنامج microsoft excel2007

من خلال الدراسة التطبيقية فتمثلت النتائج، عكس التوقعات إذا كان هناك تأثير سلبي للوضع المالية خلال فترة الدراسة وهذا ما تفسره تغيرات الحاصلة في بنود الميزانية والنسب المالية وكذا حجم الأخطار المتعلقة بشركات التأمين.

خاتمة عامة

يعد تقييم الأداء المالي وأهميته لكل الشركات مهما كان نوع نشاطها سواء صناعي أو تجاري أو خدماتي إلا أن أهميته تكون أكبر في المجال التأميني، لأن أي اختلال في الهيكل المالي لشركات التأمين قد يعرضهم للخطر ويعرقل مسار الحياة خاصة أن الشركة تنشط في محيط يتميز بالتغير مستمر سواء داخليا وخارجيا دون ان ننسى خصوصية الشركة التأمين كونها تخضع لرقابة الوزارة مما يوجب عليها متابعة التغيرات في النتائج المالية.

عليه يجب على شركة التأمين تقييم الأداء المالي لنشاطها السنوي لهدف إبراز الوضعية المالية لشركة وذلك باستخدام مجموعة الأدوات التقييم الأداء المالي وذلك من أجل ضمان نموها وإستمراريتها .

لدى هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للوكالة دولية للتأمين وإعادة التأمين 7321 بن مهدي ولاية الطارف بغرض الإجابة عن الإشكالية رئيسية ويتم ذلك من خلال :

أولاً: النتائج

1. نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى** التحليل المالي هو أسلوب لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين بهدف إلى رسم تصور حقيقي وكمي عن الوضع المالي.
- الفرضية الأولى مؤكدة: لأن تحليل المالي هو أسلوب أحسن وأمثل لتقييم الأداء المالي؛
- **الفرضية الثانية** : تتمثل أهم أساليب التحليل المالي مستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات قطاع التأمين في النسب المالية وتغيرات الحاصلة في بنود الميزانية والحسابات النتائج وهي نفسها المستخدمة في باقي القطاعات.
- الفرضية الثانية مؤكدة: لأنه يمكن تقييم الأداء المالي لشركات قطاع التأمين بالنسب المالية وتغيرات الحاصلة في بنود الميزانية والحسابات النتائج مثل باقي القطاعات.

2. نتائج الدراسة :

ومن خلال دراسة تم التوصل إلى نتائج التالية :

- يعد تأمين حاجة ملحة تحمي الفرد من الخسائر المادية، وتمكنه من الحصول على الأمان لمواجهة الخطر لتفادي نتائجه أو التقليل منها و حصرها في أضيق نطاق ممكن؛
- شركات التأمين هي شركات المالية تقوم بدور مزدوج تقدم الخدمة لتأمينها لطلابها مقابل تحقيق ربح معين ؛
- تعتبر شركات التأمين ضمان للمشروعات الاقتصادية وبالتالي يمنح الاستقرار الاقتصادي والذي يؤثر على الاقتصاد الوطني .
- يعد تأمين إستراتيجية جيدة لأنه يحمي الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من الأخطار المحتمل حدوثها والحفاظ على ممتلكاتهم ؛
- تقييم الأداء المالي هو عبارة عن تقنية تستعين بها من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أهداف شركة.

خاتمة عامة

- يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة الوضعية المالية للشركة ؛
- من خلال الدراسة التطبيقية تم توصل إلى أن الوكالة تتمتع بوضعية مالية حسنة. وهذا لأن:

➤ كلا من أصول الميزانية وخصوها يتمتعان بحالة حسنة خلال فترة الدراسة حسنة،
➤ نسبة السيولة في سنة 2014 و2015 كانت في حالة سيئة و خطرة لذا يجب على الوكالة أن تراجع هيكلها المالي من خلال زياد اللجوء إلى الخصوم الغير جارية أو الرأس المال الخاص أو زيادة أصولها المتداولة. أما بالنسبة لسنة 2016 نلاحظ أن نسبة السيولة العامة بلغت 1 و هذا معناه أن الوكالة قد حققت رأس مال موجب، و هذا يدل على أن هناك سيولة كبيرة و أن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة؛
➤ نسبة الربحية شهدت ارتفاع طفيف كل من سنة 2014 و 2015 بسبب ارتفاع الاموال الخاصة هذا ما ادى الى ارتفاع الارباح المحتجرة ؛
➤ بالنسبة لنسب التمويل والنسب المردودية فكانت في حالة حسنة تسمح للمؤسسة بإقتراض قصير الأجل وتلتزم بحقوق دائئنيها .

ثانيا: مقترحات الدراسة

- بعد أن قمنا بدراسة الموضوع وجب علينا أن نقدم للوكالة محل الدراسة بعض التوصيات :
- يجب على الوكالة الدولية للتأمين وإعادة تأمين نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة ؛
 - على الوكالة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها لأن هذا يساعد على زيادة المرودية ؛
 - تغطية العجز عن طريق شركة الأم في جزائر العاصمة ؛
 - على الوكالة التحكم في قراراتها المالية ويظهر ذلك نتيجة ضعف نسب المالية .

ثالثا: آفاق البحث

- تتعلق آفاق الدراسة بالجوانب التي لم نتمكن من تناولها، نتيجة لأسباب معينة أو بجوانب أخرى تستطيع هذه الدراسة أن تساعد في تناولها، بحيث تفتح الاسئلة لكثير من الدراسات المقبلة لان هذا الموضوع يعد موضوعا خصباً ويفتح آفاقاً للعديد من الدراسات:
- على الباحثين في هذا المجال أن يوجه دراستهم نحو تقييم الأداء المالي . باستخدام تدفقات الخزينة ،
 - صياغة الدراسة بأسلوب آخر وهو أهمية الاستثمار في شركات التأمين ؛
 - إعادة الدراسة بشكل آخر يتعلق بتسيير المخاطر في شركات التأمين؛

خاتمة عامّة

- على الباحث في هذا المجال بدراسة معمقة لمختلف تقنيات تسيير أصول وخصوم شركات التأمين .

قائمة المراجع

أولا الكتب :

1. بالغة العربية :

a. سورة قريش: الآية 3؛

b. سورة البقرة: الآية 125؛

2. القانون المدني. 2007 ؛

3. أحمد صلاح عطية. (2003). محاسبة شركات التأمين. جامعة الزقازيق. الدار الجامعية.

4. إبراهيم أبو النجا. (1989). الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين و التأمين الجديد – الجزء

الأول- دار النشر د م ج؛

5. ثناء محمد طعمية. (2002). محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيقي العملي.

إيتراك للطبع والنشر والتوزيع؛

6. حديدي معراج. (1999). مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية؛
 7. حسام عبد الله أبو خضرة. حسن سمير عتيش. (2003). نظم المعلومات المحاسبية. عمان. الاردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع؛
 8. سعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة. الرياض: دار المريخ للنشر؛
 9. عبد الهادي السيد. محمد تقي الحكيم. (2003). عقد التأمين حقيقة مشروعة. دراسة مقارنة منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت؛
 10. عبد المحسن توفيق. (1998). تقييم الأداء. مصر: دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ؛
 11. عقيل جاسم عبد الله. (1999). مدخل في تقييم المشروعات. (ط1). الأردن : دار الحامد للنشر؛
 12. محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي و اثره على عوائد أسهم الشركات. (ط1). الأردن: دار الحامد؛
 13. الدكتور محمود الخلايلة . (1998). التحليل المالي (بإستخدام البيانات المحاسبية)، جامعة الأردن؛
 14. د. ن. د. ت. المحاسبة في شركات التأمين. الوجة الأولى التعريف بالتأمين والمحاسبة عنه. تخصص محاسبة؛
 15. وليد ناجي الحياي. (2007). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك؛
 16. د. وليد ناجي الحياي. (2007). التحليل المالي. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- ثانيا: مذكرات واطروحات
1. أقاسم نوال. (2001). دور نشاط التأمين في التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر. ماجستير؛
 2. أوراغ وناسة. (2016/2015). أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان: مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير. جامعة محمد خيضر. بسكرة؛
 3. بن مالك عمار. (2011/2010). المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة 2006-2010: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. جامعة منتوري قسنطينة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛

4. دادان عبد الغني.(دس). كماسي محمد الأمين. الأداء المالي من منظور المحاكات المالية: المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة؛
 5. شيخ عبد القادر. فريد نسيمه. شراد صابر. (2016/2015). دور التحليل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة الحالة. مؤسسة sofra mimax-بسكرة: مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة محمد خيضر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة؛
 6. صخري جمال عبد الناصر. (2013/2012). التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة 2010ensp/2011/2012: كلية علوم الاقتصادية علوم التسيير والتجارية. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة؛
 7. صالح يونس. (2014/2013). مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية -دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين في مدينة ورقلة خلال فترة الزمنية مارس 2014: شهادة ماستر اكايمي. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة؛
 8. طبايبي سليمة. (2014/2013). دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق المعايير الإبلاغ المالي الدولية: أطروحة الدكتوراه. جامعة سطيف 1؛
 9. مريم عاز. (2012/2011). تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية: مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ورقلة، الجزائر؛
 10. قرواني مريم. (2014). دورة مبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين- دراسة الحالة شركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين بالجزائر: مذكرة الماجستير العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية. جامعة فرحات عباس. سطيف.
- ثالثا : ملتقيات

1. د. زورقي إبراهيم، بدري عبد المجيد. (04-03 ديسمبر 2012). دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني -دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر-:الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية. الواقع العلمي وآفاق التطوير -تجارب الدول-. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. كلية العلوم الاقتصادية. العلوم التجارية وعلوم التسيير.

المراجع باللغة الأجنبية

1. -PatrikGulert et GeraldineSchmiot.(1988), Evaluation des competences et situations de gestion. p152, France. Edition economica.
2. AmaudThausron.(1999), Evaluation des Entreprises, Technique de gestion,p23. Paris. Edition economica.
3. Serge Evraert.(1992). Analyse et Diagnostic Financiers, Méthodes et cas, p28. paris. Edition eyrolles.

الملاحق

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	تسلسل دورة القيد والترحيل بدفاتر شركات التأمين	01
55	الهيكل التنظيمي و الفروع للشركة CIAR	02
56	تطور رقم الأعمال الشركة CIAR خلال من فترة 2016-2014	03
58	التطور التعويضات المسدد لشركة ciar خلال فترة مابين 2016-2014	04
61	التغيرات الحاصلة في جانب الأصول بين فترة 2015-2014	05
61	النسبة التغيرات الحاصلة في جانب الأصول بين فترة 2015-2014	06
62	التغيرات الحاصلة في جانب الأصول بين فترة 2016-2015	07
62	النسبة التغيرات الحاصلة في جانب الأصول بين فترة 2016-2015	08
63	التغيرات الحاصلة في جانب الخصوم بين فترة 2015-2014	09
63	نسبة التغيرات الحاصلة في جانب الخصوم بين فترة 2015-2014	10
64	التغيرات الحاصلة في جانب الخصوم بين فترة 2016-2015	11
64	نسبة التغيرات الحاصلة في جانب الخصوم بين فترة 2016-2015	12
65	التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج بين فترة 2015-2014	13
65	نسبة التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج بين فترة 2015-2014	14
66	التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج بين فترة 2016-2015	15

66	نسبة التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج بين فترة 2015-2016	16
67	نسبة السيولة	17
68	نسبة التمويل	18
69	نسبة لربحية	19
70	نسبة المردودية	20